المستثنى

(ص) : المستثنى : هو المُخْرِجُ بـ « إلاّ » أو إحْدَى أخواتها بشرط الإفادة ، فإن كان بعضاً فمتّصل ، وإلاّ فمنقطع يقدّر بـ « لكن » .

وقال الكوفيّة بسوى ، وابن يسعون « إلاّ » فيه مع ما بعدها كلام مستأنف . ولا يستثنى بفعل .

فإن حذف المستثنى منه ، فله مع « إلاّ » ما له مع سقوطها .

ولا يكون بعد مصدر مؤكد قطعاً ، ولا في غير نَفْيٍ وشبهه في الأصح وفي لازمه [1] كـ « لولا » ، ولو خُلْفٌ . وجوّز الزجاج : الإبدال في التحضيض .

وقوم : نصب : ما قام إلاّ زيداً ، وإن ذكر نصب بـ « إلاّ » أو بـ « ما » قبلها ، أو به بواسطتها ، أو بأنّ مقدّرة بعدها ، أو بأنْ مخفّفةً من أنّ ركّبت إلاّ منها ، ومن « لا » ، أو بخلافه للأوّل ، أو « بأستثني » أقوال :

فإن كان متّصلاً مؤخّراً منفيّاً أو كنفيّ [2] اختير إتباعه بدلاً . وقال الكوفية : عطفــاً .

ولا يشترط إفراد المستثنى منه ، ولاعدم صلاحيّته للإيجاب ، ولا في نصبه[3] تعريف المستثنى منه .

---

(١) ط : « ولا في لازمه » صوابه في أ ، ب .

(٢) في ط : « منفيّاً كنفيّ ، والمنفي » في العبارة تحريف صوابه في أ ، ب .

(٣) أ : « ولا نصبه » .

ولا يختار النّصب في متراخٍ ولا مردود به متضمّن الاستثناء خلافاً لزاعميها . فإن توسّط بين المستثنى منه وصفته . فكذلك . وقيل : النّصب راجح ، وقيل : مساوٍ [1] وقيل : واجب ، وإتباع منقطع صحّ إغناؤه [2] ومتصل متقدّم ، وموجب لغة . وهل المتقدّم بدل أو مبدل أو يقاس ؟ خلف .

ولا يتبع مجرور بزائد واسم [3] لا التبرئة على اللّفظ ، وجوّزه الكوفيّة في نكرة لمجرور بـ « من » والأخفش : ومعرفة .

وإن عاد قبل صالح للإتباع على مبتدأ ، أو منسوخ بغير زالٍ وأخواته ضمير خبر أو وصف . قال أبو حيّان : أو حال اتبع العائد جوازاً ، وصاحبه اختياراً ، وكـذا مضاف ومضاف إليه .

(ش) : عبرت بالمستثنى كابن مالك في « التّسهيل » خلاف تعبير النّحاة ، سيبويه فـمَنْ بعده : بالاستثناء ، لأن الباب للمنصوبات ، والمستثنى أحدها ، لا الاستثناء ، كما ترجم في بقيّة الأبواب بالمفعول ، والحال ، دون المفعوليّة والحاليّة .

قال أبو حيّان : أجرى ابن مالك الباب على ما قبله من المفعول معه ، فكمّا بوّب لما بعد واو « مع » بالمفعول معه ، كذلك بوّب لما بعد « إلاّ » ، وشبهها بالمستثنى .

وحدّه المخرج بإلاّ أو إحدى أخواتها تحقيقاً أو تقديراً من مذكور أو متروك بشرط الفائدة .

فالمُخْرِج شامل لجميع المخصّصات وبإلاّ يخرُجُ ما عدا المستثنى منها . وتحقيقاً هو المتصل ، فإن بَعض المُخرَج منْهُ [4] ، نحو : قام (٢٢٣) إخوانك إلاّ زيداً ، وتقديراً هو المنقطع نحو : « مَا لَهُم بِهِ مِنْ عِلْمٍ إلاّ اتّباعَ الظّنّ [5] » ، فإنّ الظّنّ ، وإن لم

(١) « مساو » سقطت من أ .

(٢) أ فقط : « أصحّ استثناؤه » صوابه في ب ، ط ، والشرح .

(٣) ط : « والاسم لا التبرئة » تحريف .

(٤) « منه » خبر إنّ .

(٥) النساء ١٥٧ .

يدخل في العِلْم تحقيقاً ، لأنه ليس بعضه ، فهو في تقدير الدّاخل فيه ، إذْ هو مستحضر بذكره ، لقيامه مقامه في كثير من المواضع ، فهو حين استثني مخرج مما قبله تقديراً .

ومن هذا القبيل : « إنَّ عِبَادي لَيْسَ لَكَ عَلَيْهِمْ سُلْطانٌ إلاَّ مَنِ اتَّبَعَكَ مِنَ الغاوِين[1] » إذا لُحِظ في الإضافة معنى الإخلاص « لا عَاصِمَ الْيَوْمَ مِنْ أَمْرِ اللهِ إلاَّ مَنْ رَحِمَ »[2] ، « وَلاَ تَنْكَحُوا ما نَكَحَ آباؤُكُمْ مِنَ النِّسَاءِ إلاَّ ما قَدْ سَلَفَ[3] » ، لأن السابق زمانه لا يصحّ دخوله .

ومثال المذكور : ما تقدّم ، والمتروك : ما ضربت إلاّ زيداً ، أي أحداً .

وقولنا : بشرط الفائدة ، لبيان أنّ النكرة لا يستثنى منها في الموجب ما لم تُفِدْ ، فلا يقال : جاء قوم إلاّ رجلاً ، ولا قام رجالٌ إلاّ زيداً لعدم الفائدة ، فإن أفاد جاز نحو : « فَلَبِثَ فيهم أَلْفَ سنةٍ إلاّ خَمْسِينَ عَاماً »[4] ، وقام رجال كانوا[5] في دارك إلاّ رجلاً .

والفائدة حاصلة في النّفي للعموم نحو : ما جاءني أحدٌ إلاّ رجلاً ، أو إلاّ زيداً .

وكذا لا يستثنى من المعرفة النّكرة التي لم تُخَصَّصْ نحو : قام القوم إلاّ رجلاً ، فإنْ تَخَصَّصَتْ جاز نحو ؛ قام القوم إلاّ رجلاً منهم .

ثم المنقطع يقدّر عند البصريين بـ لكنّ « المشدّدة ، لأنه في حكم جملة منفصلة[6] عن الأولى ، فقولك : ما في الدار أحد إلاّ حماراً في تقدير : لكنّ فيها حماراً على أنه استدراك مخالف ما بعد « لكنّ » فيه ما قبلها ، غير أنهم اتّسعوا ، فأجروا « إلاّ » مجرى « لكنّ » .

---

(١) الحجر ٤٢ . (٢) هود ٤٣ .

(٣) النساء ٢٢ . (٤) العنكبوت ١٤ .

(٥) ط : « وقام رجال ، وكانوا » بزيادة الواو العاطفة في : « كانوا » تحريف .

(٦) أ : « منصلة » بالتاء .

ولمّا كانت لا يقع بعدها إلاّ المفرد بخلاف « لكنّ » ، فإنّه لا يقع بعدها إلاّ كلام تام لقبوه بالاستثناء تشبيهاً بها [١] إذا كانت استثناءً حقيقة ، وتفريقاً بينها وبين لكـــن .

والكوفيّون يقدّرونه بـ « سوى » . وقال قوم : منهم أبو الحجّاج وابن يسعون : [٢] إلاّ مع الاسم الواقع بعدها في المنقطع يكون كلاماً مستانفاً ، وقال في نحو قوله :

٨٨١ – • وما بالرَّبْعِ مِنْ أحَدٍ إلاّ الأوَارِيّ [٣] •

« إلا » فيه بمعنى لكنّ ، والأواريّ اسم لها منصوبٌ بها ، والخبر محذوف . كأنه قال : لكن الأواريّ بالربع ، وحذف خبر إلاّ كما حذف خبر لكنّ في قوله :

٨٨٢ – • ولكِنَّ زنْجِيّاً عَظِيمَ المشَافِرِ [٤] •

قال أبو حيّان : ولا يستوي المتّصِلُ والمنقطعُ في الأدوات . فإن الأفعال التي يُسْتَثْنَى بها لا تقع في المنقطع ، لا تقول : ما في الدار أحدٌ خلا حماراً .

ثم المستثنى منه تارةً يكون محذوفاً ، وتارةً يكون مذكوراً ، فالأوّل يجري على حسب ما يقتضيه العامل قبله من رفع أو نصب أو جرّ [٥] بحرفه ، لتفريغه له ، ووجود « إلاّ » كسقوطها [٦] نحو : ما قام إلاّ زيد ، وما ضربت إلا زيداً ، وما مررت إلاّ

---

(١) ط : « بما » مكان : « بها » .
(٢) سبق ذكره ١ : ٢٦٣ .
(٣) هما قطعتان من بيتين للنابغة الذبياني . وهما :

وقفت فيها أُصَيْلاَنَـاً أُسَائِلُهَـــا عيّتْ جَوَابـاً وما بالرّبْع من أحَـد
إلاّ الأوَارِيّ لأْيـاً مـا أُبَيِّنُهَـــا والنُّؤْيُ كالحوْض بالْمَظْلُومة الجَلَـدِ

انظر : ديوان النابغة ٣٠ ، والإيضاح ٢١١ ، والإنصاف ١ : ٢٦٩ ، والخزانة ٢ : ١٢٥ . ورواية الدرر ١ : ١٩١ : « أصيلالاً » باللام . ورواية الإنصاف : « أعيت » مكان : « عيّت » .
(٤) سبق ذكره رقم ٥١٢ .
(٥) ب ، ط : « من رفع ، ونصب ، وجرّ » بالواو .
(٦) أ : « لسقوطها » باللام ، تحريف .

بزيد . « وما مُحَمَّدٌ إلاّ رَسولٌ »[١] ، وما في الدار إلاّ عمرو.

ولا يكون ذلك عند أكثر النّحاة إلاّ في غير الموجب . وهو النّفي كما مثل . والنّهي ، والاستفهام ، نحو : « لا تَقُولُوا عَلَى اللهِ إلاّ الْحَقّ »[٢] . « لا تَعْبُدونَ إلاّ الله »[٣] . « هل يُهْلَكُ إلاّ الْقَوْمُ الظّالِمُونَ »[٤] .

وجَوَّزَ بعضُهم وُقُوعَه في الموجب أيضاً نحو : قام إلاّ زيدٌ ، وضربت إلاّ زيداً ، ومررت إلاّ بزيد .

والجُمهور على منعه ، لأنه يلزم منه الكذب ، إذْ تَقْدِيرُهُ : ثبوت القيام والضّرب والمرور : بجميع الناس إلا زيداً . وهو غير جائز بخلاف النّفْي . فإنه جائز .

ولو كان الموجب لازماً له نفي كـ « لو » ، و « لَوْلا » فذهب المبرّد إلى جواز التفريغ نحو : لولا القومُ إلا زيداً لأكرمتك ، ولو كان مَعَنا إلاّ زيدٌ لأكرمتك .

وأباه غيره ، لأن التفريغ يدخل في الجملة الثابتة ، وأصل الجواب الذي هو منفيّ فخارج عمّا دخلت فيه إلاّ .

وأجاز الزّجّاج الإبدال في التّحْضِيض إجراءً له مجرى النفي نحو : « فَلَوْلاَ كانت قَرْيَةٌ آمَنَتْ فَنَفَعَها إيمَانُهَا إلاّ قَوْمُ يُونُسَ »[٥].

والتّفريغ يكون في كلّ المعمولات من فاعل ، ومفعول به ، وغيره إلاّ المصدر المؤكّد ، فإنه لا يكون فيه ، ولذلك أوّلوا قوله تعالى : « إنْ نَظُنُّ إلاّ ظَنّاً »[٦] على حذف الوصف أي : ظنّاً ضعيفاً .

---

(١) آل عمران ١٤٤ .
(٢) النساء ١٧١ .
(٣) البقرة ٨٣ .
(٤) الأنعام ٤٧ .
(٥) يونس ٩٨ .
(٦) الجاثية ٣٢ .

وأجاز [١] الكسائي : في نحو : ما قام إلاّ زيدٌ – مع الرفع على الفاعلية – النّصْبَ على الاستثناء .

قال أبو حيّان : وهو مبنيّ على ما أجازه من حذف الفاعل . وجوّز أيضاً بِناءً عليه الرّفع على البدل من الفاعل المحذوف .

ووافق الكسائيّ على إجازة النصب طائفة ، واستدلّوا بقوله :

٨٨٣ – لم يبق إلا المَجْدَ والقَصائِدَ غَيْرَكَ يا بن الأكرمين وَالِدَا [٢]

يروى بنصب « المجد » ، و « غير » ، أي لم يبق أحد غيرك .

وأجيب بأن غير فاعل مرفوع . والفتحة بناء ، لإضافته إلى مبنيّ [٢٢٤] .

والثاني : وهو المستثنى من مذكور ينصب على التفصيل الآتي وفي ناصبه أقوال :

أحدها : أنه « إلاّ » وصححه ابن مالك ، وعزاه لسيبويه والمبرّد ، واستدلّ بأنها مختصة بدخولها على الاسم ، وليست كجزء منه فعملت فيه كـ « إنّ » ولا التّبرئة .

الثاني : أنه بما قبل « إلاّ » من فعل ونحوه من غير أن يعدّى إليه بواسطة إلاّ ، وعزى لابن خروف لانتصاب « غير » به بلا واسطة ، إذا وقعت موقع إلاّ

الثالث : أنّه بما قبل « إلاّ » مُعدًّى إليه بواسطتها ، وعليه السّيرافي ، وابن الباذش ، والفارسيّ ، وابن باب شاذ ، والرّندي . وعزاه الشّلوبين للمحققين قياساً على المفعول معه ، فإن ناصبه الفعل بواسطة الواو ، ونسبه ابن عصفور لسيبويه ، واختاره ابن الضائع ، وفرّقوا بينه وبين « غير » بأنّ ما بعد « إلاّ » مشبه بالظّرف المختصّ الذي لا يصل فيه الفعل إلاّ بواسطة حرف الجرّ . و « غير » لابهامها كالظّرف المبهم يصل إليه الفعل بنفسه ، وقدح فيه بأنه قد لا يكون قبل [٣] إلاّ فعل نحو : القوم إخوتك إلاّ زيداً .

---

(١) ط : « وقال الكسائيّ » .
(٢) قائله مجهول . انظر الدرر ١ : ١٩١ .
(٣) أ : « قد لا يكون بعد إلاّ » . تحريف .

الرابع : أنه بـ « أنّ » مقدرة بعد « إلاّ » وعليه الكسائي ، فيما نقله السّيرافي قال : التقدير : إلا أن زيداً لم يقم .

الخامس : أنه بـ « إنْ » مُخففّة . ركّبت « إلاّ » منها . ومِنْ « لا » . وعليه الفرّاء ، قال : ولهذا رَفَع مَنْ رفع تغليباً لحكم « لا » . ومن نَصَب غلّب حكم « إن » .

السادس : أنه انتصب لمخالفة الأول . لأن المستثنى موجب له القيام بعد نفيه عن الأول ، أو عكسه [١] . وعليه الكسائي فيما نقله ابن عصفور .

السّابع : أنه بـ « أستثنى » مضمراً . وعليه المبرّد والزّجّاج ، فيما نقله السّيرافيّ .

ولم يترجّحْ عندي قول منها ، فلذا أرسلت الخلاف وأقواها الثلاثة الأوّل ، والأخير .

وسواء في نصب المستثنى من المذكور المتّصل والمنقطع . الموجب وغيره نحو : قام القوم إلاّ زيداً ، وجاء القوم إلاّ حماراً ، وما قام أحد إلاّ زيداً ، وما في الدار أحد إلاّ حماراً [٢] ، لكن يختار الإتباع في المتصل المؤخر المنفيّ وشبهه نحو : ما قام أحد إلاّ زيدٌ وما ضربت أحداً إلاّ زيداً وما مررت بأحد إلاّ زيدٍ . وقال تعالى : «ومَنْ يَغْفِرُ الذُّنُوبَ إلاّ الله» [٣] . «ومَنْ يَقْنَطُ مِنْ رَحْمَةِ رَبِّه إلاّ الضّالّونَ» [٤] «ما فعلوه إلاّ قَلِيلٌ مِنْهُم» [٥] . وهو بدلٌ عند البصريّين بدل بعض من كلّ لأنه على نيّة تكرار العامل ، وعطف عند الكوفيّين ، و « إلاّ » عندهم حرف عطف ، لأنه مخالف للأول والمخالفة لا تكون في البدل ، وتكون في العطف بـ « بل » ، « ولا » ، و « لكن » .

---

(١) أ : « أو يمكنه » مكان : « أو عكسه » ، تحريف .

(٢) أ : « إلا حمارٌ » بالرفع .

(٣) آل عمران ١٣٥ .

(٤) الحجر ٥٦ .

(٥) النساء ٦٦ .

وأجيب بأن المخالفة واقعة في بدل البعض ، لأن الثاني فيه مخالف للأول في المعنى . وقد قالوا : مررت برجل لا زيدٍ ولا عمروٍ ، وهو بدل لا عطف . لأن من شرط « لا » العاطفة ألاّ تكرر .

وقال ابن الضّائع : لو قيل : إن البدل في الاستثناء قسم على حدته ليس من تلك الأبدال التي عيّنت في باب البدل لكان وجهاً . وهو الحقّ . وحقيقة البدل هنا أنه يقع موقع الأول ، ويبدل مكانه . انتهى .

وزعم بعض النحويين أن الاتباع يختصّ بما يكون به المستثنى منه مفرداً [١] وقد ردّ عليه [٢] سيبويه بقوله تعالى : « وَلَمْ يَكُنْ لَهُمْ شُهَدَاءُ إلاّ أَنْفسُهم [٣] » «فشهداء» [٤] جمع . وقد أبدل منه .

وشرط بعض القدماء للإتباع عدم صلاحية المستثنى منه للإيجاب كأحد . ونحوه ، وَرُدّ بالسماع ، قال تعالى : « مَا فعلوه إلاّ قليلٌ منهم [٥] » وشرط الفرّاء لجواز النصب فيما اختير فيه الإتباع أن يكون المستثنى منه معرفة ورد بالسّماع، قال تعالى : « وَلاَ يَلْتَفِتْ مِنْكُمْ أحدٌ إلاّ امْرَأَتَكَ » [٦] فيمن نصب ، وحكى سيبويه : ما مررت بأحدٍ إلاّ زيداً ، وما أتاني أحدٌ إلاّ زيداً .

واختار ابن مالك النصب في المتراخي نحو : ما ثبت أحد في الحرب ثباتاً نفع الناس إلاّ زيداً ، ولا تنزل على أحد من بني تميم إن وَافَيْتَهُم إلاّ قيساً [٧] . قال : لأنه قد [٨] ضَعُف التّشاكلُ بالبدل لطول الفصل بين البدل والمبدل منه .

---

(١) ط فقط : « بما يكون فيه من جهة المستثنى منه مفرداً » .

(٢) ط : « وقد ردّ على سيبويه » تحريف صوابه في أ ، ب . وسيبويه ١ : ٣٦٠ .

(٣) النّور ٦ . (٤) أ : « فهذا جمع » ، تحريف .

(٥) النساء ٦٦ . (٦) هود ٨١ .

(٧) في أ : « عند » مكان : « على » . و « رأيتهم » مكان : « وافيتهم » .

(٨) « قد » سقطت من ط .

قال أبو حيّان : وهذا الذي ذكره لم يذكره أصحابنا .

واختار ابن مالك أيضاً النّصْبَ فيما ردّ به كلام تضمّن الإستثناء كقول القائل : قاموا إلاّ زيداً . وأنت تعلم أن الأمر بخلافه فتقول : ما قام القوم إلا زيداً فتنصب ولا ترفع . لأنه غير مستقلّ . والبدل [١] في حكم الاستقلال .

قال أبو حيّان : وهذا أيضاً لم يذكره أصحابنا إلاّ أنّ ابن عصفور حكى نحوه عن ابن السراج . وردّه .

وإذا أتبع المجرور بـ « مِنْ » أو الباء الزّائدَتَيْن . أو اسم « لا » الجنسيّة تعيّن اعتبار المحلّ نحو : ما في الدار من أحد إلاّ زيدٌ . وما مِنْ إله إلاّ إلهٌ واحدٌ وليس زيد بشيء إلا شيئاً لا يُعْبَأ به . ولا إله إلاّ اللهُ .

وإنما لم يجز الإتباع على اللّفظ . لأنها لا تعمل في المعرفة — سوى الباء — ولا في الموجب .

وأجازه الكوفيّون [٢٢٥] في مجرور « مِنْ » [٢] إذا كان المستثنى نكرةً . وأجازه الأخفش ولو كان معرفة بناءً على رأيه من جواز زيادة « مِنْ » في المعرفة والموجب ، وأنشد عليه قولـه :

٨٨٤ — • وما بالرّبْعِ مِن أحـد •
• إلاّ الأوارِيّ [٣] •

بالخفض .

وعلم من القيود أن المتّصل والمنقطع المقدّم والمؤخر الموجب لا يختار فيه الإتباع ، بل يجب النصب في الثلاثة في اللّغة الشهيرة نحو : « ما لَهُمْ بِهِ من عِلْم إلاّ اتّباعَ الظّنّ » [٤] .

---

(١) أ . ب : « والمبدل » بالميم .
(٢) أ : « واختار الكوفيّون إتباع مجرور بمن » .
(٣) سبق ذكره رقم ٨٨١ .
(٤) النساء ١٥٧ .

٨٨٥ – • وَمَا لِيَ إلاّ آلَ أحْمَدَ شِيعَةٌ [١] •

« فَشَرِبُوا مِنْهُ إلاّ قَلِيلاً مِنْهُمْ » [٢] .

وفي لغة تميم يتبعَ المنقطع بشرط صحة إغنائه عن المستثنى منه نحو : ما في الدّارِ أحدٌ إلاّ زيدٌ ؛ قال :

٨٨٦ – وبلـــدة ليس بها أنيسُ إلاّ اليعافيرُ ؛ وإلاّ العيسُ [٣]

وقد شَبّه [٤] سيبويه نصبَ المقدّم بنعت النّكرة إذا تقدّم عليها ؛ فإنه ينتصب على الحال بعد إتباعه .

فإنْ لم يَصِحّ إغناؤه نحو : ما زاد إلاّ ما نَقَصَ ، وما نَفَع إلاّ ما ضَرّ تعيّن نصبُهُ عند جميع العرب .

وكذا إنْ تقدّم نحو : ما في الدار إلاّ حماراً أحدٌ . وفي لغة يتبع المقدّم ، حكى سيبويه : « ما لي إلاّ أبوك أحَدٌ » . قال سيبويه : فيجعلون « أحد » بدلاً ، وأبوك مُبْدلاً منه .

ووجّهه الأبذيّ بأن البدل لا يمكن تقديمه وقيل : هو بدلٌ وهو في نية التأخير .

وقال ابن الصّائغ [٥] : « أحدٌ بدل من « إلاّ » مع الاسم مجموعين ، وهو شبيهٌ

---

(١) للكُمَيْت بن زيد . وعجزه :

• ومالي إلاّ مَشْعَبَ الحقّ مَشْعَبُ •

وفي رواية : « مذهب الحق مذهب » .

من شواهد : أوضح المسالك رقم ٢٦٢ ، وابن عقيل ١ : ٢٠٥ والأشموني ٢ : ١٤٩ .

(٢) البقرة ٢٤٩ .

(٣) لجران العود . ديوانه ٥٣ . الإنصاف ٢٧١ . وابن يعيش ٢ : ٨٠ ، ٧ : ٢١ ، ٨ : ٥٢ . والأشموني ٢ : ١٤٧ ، والتصريح ١ : ٣٥٢ .

(٤) من قوله : « وقد شبه سيبويه » إلى قوله : « فإن لم يصح إغناؤه » سقط من أ ، ب .

(٥) سبق ذكره ١ : ٣٦ . وفي ب : « ابن الضائع » بالضاد والعين .

ببدل الشيء من الشيء ، لأن « ما قام إلا أبوك » في قوّة : ما قام غيرُ أبيك أحد [١] ، فيصح إطلاقه [٢] عليه .

قال ابن عصفور : ولا يقاس على هذه اللغة وقد قاسه الكوفيّون والبغداديّون وابن مالك . ومن الوارد منه قوله :

٨٨٧ – • إذا لَمْ يَكُنْ إلاّ النّبيّون شافِعُ [٣] •

وقولــه :

٨٨٨ – فلم يَبْقَ إلاّ واحدٌ منهُمُ شفْرُ [٤] •

أمّا المتوسّط بين المستثنى منه وصفته نحو : ما جاءني أحدٌ إلاّ زيداً خيرٌ منك . وما قام القوم إلاّ زيداً العقلاءُ وما مررت بأحدٍ إلاّ زيدٍ [٥] خيرٍ منك فيجوز فيه الإتباع بدلاً ، والنّصب على الاستثناء كالمتأخر ، والإتباع فيه هو المختار أيضاً مثله للمشاكلة . هذا مذهب سيبويه .

واختلف النّقل عن المازنيّ ، فالمشهور عنه موافقة سيبويه . ونقل ابن عصفور

---

(١) في أ ، ط : « ما قام غير أبيك وغير أبيك أحد » بتكرار : « غير أبيك » ، تحريف .

(٢) ب : « انطلاقه » ، ط : « انطياقه » صوابه في أ .

(٣) لحسّان بن ثابت ، وروايته في الديوان ١٥٢ :

لأنهُم يَرْجُون مِنْــهُ شفاعَــــةً إذا لم يكن إلاّ النبيّين شافــــعُ

من شواهد ابن عقيل ١ : ٢٠٦ ، والأشموني ٢ : ١٤٨ .

(٤) ذكر الدرر ١ : ١٩٢ أنه من شواهد الندور ، ولم يعثر على قائله . وصدره :

• رَأتْ إخْوَتِي بَعْدَ الجَميع تَفرّقُوا •

ورواية الشاهد في اللسان (شفر) : « فلم يبقِ إلاّ واحداً » . بالنصب والرّفع . وقد وضع الفتح على القاف من « يبق » إشارة إلى رفع : « أحد » وكذلك وضع الكسرة تحت القاف للإشارة إلى نصب « أحد » على هذه الرواية .

(٥) ط : « إلاّ زيداً » بالنصب .

عنه : أنه يختار النصب ، ولا يُوجِبُهُ ، لأن المبدل منه منويّ الطّرْح [١] ، فلا ينبغي أن يوصف بعد ذلك . ونقل عنه أيضاً : أنه يوجب النصب ويمنع الإبدال ؛ فحصل عنه ثلاثة أقوال .

قال أبو حيّان : والنّصب حينئذ أجود من النّصب متأخّراً .

ونقل ابن مالك في « شرح الكافية » عن المبرّد اختيار النصب ، ثم قال : وعندي أن النصب والبدل مستويان ، لأن لكلٍّ واحدٍ منهما مرجِّحاً ، فتكافئا ، وفي لغة يتبع المؤخر الموجب ، وخرج عليها قراءة : « فشَرِبوا منه إلاّ قليلٌ » [٢] .

وإذا عاد على المستثنى منه [٣] العامل فيه الابتداء ، أو أحد [٤] نواسخه ضميرٌ قبل المستثنى الصّالح للإتباع أتبع الضمير العائد جوازاً ، وصاحبه اختياراً نحو : ما أحدٌ يقول ذاك إلاّ زيدٌ ، وما كان [٥] أحد يجترىء عليك إلاّ زيد ، وما حَسِبْتُ أحداً يقول ذاك إلاّ زيد ؛ فيجوز في هذه الأمثلة [٦] أن يجعل « زيد » [٧] تابعاً للمبتدأ ، أو لاسم « كان » ، أو للمفعول الأول ، فيكون بدلاً منه ، وهو المختار ، لأن المسوّغ [٨] للإتباع هو النّفي وهو أقرب إلى الظاهر منه إلى المضمر .

ويجوز أن يجعل تابعاً للمضمر ، فيكون بدلاً منه ، لأن النّفي متوجّه عليه من جهة المعنى .

---

(١) أ : « لأن البدل فيه » بوضع « فيه » مكان : « منه » .

(٢) البقرة ٢٤٩ . وفي أ : « فشربوا منه إلاّ قليلاً » وهي القراءة المشهورة ، وليست مرادة هنا .
والمراد : القراءة الشاذّة برفع : « قليل » .
انظر إعراب القرآن للعكبري ١ : ١٠٤ .

(٣) « منه » سقطت من أ ، ط .

(٤) ط : « وحد » . بواو العطف .

(٥) من قوله : « وما كان أحد يجترىء ... إلى قوله : « فيجوز » سقط من أ .

(٦) الأمثلة » سقطت من أ.

(٧) أ ، ب : « أن يجعل زيداً » والأحسن حكايته كما في ط أو يبني الفعل : « يجعل » للمجهول .

(٨) أ : « لأن المسموع » ؛ تحريف .

وسواء كان العائد من الخبر كما تقدّم ، أو من الوصف نحو : ما فيهم أحد اتّخذت عنده يداً إلاّ زيدٌ ، وما كان فيهم أحدٌ يقول ذاك إلاّ زيد .

قال أبو حيّان : والقياس يقتضي إجراء الحال مُجْرى الصفة في ذلك ، نحو : ما إخوتك في البيت عاتبين عليك إلاّ زيدٌ ، فيجوز إتباع زيد لأخوتك ، أو للمضمر [١] المستكن في « عاتبين » لأنّ الحال يتوجّه عليها النّفي في المعنى .

وسواءٌ في المسألة المتّصل أو المنقطع نحو : ما أحدٌ يقيم بدارهم إلاّ الوحش ، قال :

٨٨٩ – في ليلة لا نَرَى بها أحَداً يَحكي علينا إلاّ كواكِبُها [٢]

فكواكبها بالرّفع ، بدل من ضمير : « يحكي » وهو منقطع إلاّ أنّ أحداً وضميره خاصّ بالعاقل .

فلو كان العائد بعد المستثنى نحو : ما أحدٌ إلاّ زيداً يقول ذاك ، أو المستثنى غير صالح للإتباع نحو : ما أحد ينفع إلاّ الضّرّ ، ولا مال يزيد إلاّ النقص ، تعيّن النصب ، وامتنع الإتباع البتّة .

ولو كان العامل غير ما ذكر نحو : ما شكر رجل أكرمته إلاّ زيدٌ ، وما مررت [٢٢٦] بأحدٍ أعرفه إلاّ عمرو تعيّن إتباع الظاهر ، وامتنع إتباع الضمير ، إذ لا تأثير للنّفي في : أكرمت ، وأعرف .

وكذا ما زال ، وإخوته من النّواسخ نحو : ما زالَ وافِدٌ من بني تميم يسترفدنا [٣] إلاّ زيد ، لا يجوز فيه إلاّ إتباع الظّاهر [٤] ، لأنه نفيٌ معناه : الإيجاب .

---

(١) ب : « وللمضمر » ، ط : « وللضمير » .

(٢) لأحيحة بن الجُلاح ، وليس لعديّ بن زيد كما في كتاب سيبويه نص على ذلك الدّرر ١ : ١٩٢ . من شواهد : سيبويه ١ : ٣٦١ ، والخزانة ٢ : ١٨ وابن الشجري ١ : ٧٣ .

(٣) أ : « يستربدنا » ، تحريف .

(٤) أ ، ب : « الإتباع للظاهر » .

قال أبو حيّان : وهل تختصّ المسألة [١] بالاستثناء بإلاّ ؟ لم يمثل النّحويّون إلاّ بها .

والظّاهر أن « غير » كذلك نحو : ما ظننت أحداً يقول ذاك غيرُ زيد بالنصب تبعاً لأحد ، وبالرّفع تبعاً للضمير .

قال ابن مالك : وفي حكم الظّاهر والمضمر من إتباع أيهما شئت المضاف ، والمضاف إليه نحو : ما جاء أخو أحد إلاّ زيد ، إن شئت اتبعت المضاف فترفع أو المضاف اليه فتجـــرّ .

[منع تقديم المستثنى أول الكلام]

(ص) : ولا يقدّم أول الكلام ، وجوّزه الكوفيّة والزّجاج ، ولا بعد حرف نفي خلافاً للأبذيّ [٢] ، وقدّمه الكسائي عليه ، والفرّاء إلاّ مع المرفوع وهشام مع الدّائم .

وفي تقديمه على المستثنى منه ، وعامله متوسّط كلام . ثالثها : يجوز إن كان العامل متصرّفـــاً .

(ش) : الجمهور على منع تقديم المستثنى أول الكلام موجباً كان أو منفيّاً فلا يقال : إلاّ زيداً قام القوم ، ولا إلاّ زيداً ما أكل أحد طعاماً . ولا ما إلاّ زيداً قام القوم ، لأنه لم يسمع من كلامهم ، ولأن إلاّ مشبّهة بـ « لا » العاطفة ، وواو « مع » وهما لا يتقدّمـــان .

وجوّز الكوفية والزّجّاج تقديمه ، واستدلّوا بقوله :

٨٩٠ ــ خلا اللهَ ، لا أرجو سِوَاكَ وإنّما أعُدُّ عِيالي شُعْبَةً من عِيالِكَا [٣]

وقولـــه :

---

(١) « المسألة » سقطت من أ ، ب .

في ط : : الأبدي » بالدال ، والأبَذِيّ : ابراهيم بن محمد النفزي الآبذي توفى ٦٥٩ .

(٢) قائله مجهول .

من شواهد : ابن عقيل ١ : ٢١١ .

٨٩١ – وبلدةٍ ليس بهـا طُـوريُّ ولا خلا الجنَّ بها إنْسِيُّ [١]

وردَ في « خلا » . وهي فرع إلاّ . فالأصل أولى بذلك . وجوّزه الأبّذيّ [٢] في المنفيّ [٣] بعد سبق حرف النّفي كقوله [٤] : ولا خلا الجنّ . قال : لأنه لم يتقدّم على الكلام بجملته لسبق « لا » النافية .

وجوّز الكسائي تقديمه على حرف النّفي أيضاً ، وأجازه الفرّاء إلاّ مع المرفوع ، ومنعه هشام إلاّ مع الدّائم .

أما تقديمه على المستثنى منه ، وعلى العامل فيه إذا لم يتقدّم وتوسّط بين جزأي كلامٍ ، ففيه مذاهب :

أحدها : المنع مطلقاً سواء كان العامل متصرّفاً أم غير متصرف . فلا يقال : القوم إلاّ زيداً قاموا ، ولا القوم إلاّ زيداً قائمون ، ولا القوم إلاّ زيداً في الدّار تشبيهاً بالمفعول معه .

قال أبو حيّان : وهذا مذهب من يرى أن العامل في المستثنى ما تقدّم من فعل وشِبْهِه .

والثاني : الجواز مطلقاً ، وصحّحه بعض المغاربة لوروده قال :

٨٩٢ – ألا كلُّ شيْءٍ ما خلا اللهَ باطِلُ [٥] .

فالاستثناء من ضمير « باطل » ، و « باطل » عامل في ذلك الضمير ، وقال :

---

(١) من أرجوزة للعجّاج . ديوانه ٣١٩ ، وروايته :

وخَفْقَةٍ ليس بها طُولِيُّ
ولا خلا الجنُّ بهـا إنْسِيُّ

من شواهد : الخزانة ٢ : ٢ . والإنصاف ١ : ٢٧٤ .

(٢) في النسخ الثلاث : « الأبدي » بالدال . صوابه بالذال .

(٣) ط : « في النفي » .

(٤) من قوله : « كقوله » إلى قوله : « أيضاً » سقط من أ .

(٥) سبق الحديث عنه ، وهو أول شواهد الهمع .

٨٩٣ ـ كلُّ دِينٍ يَوْمَ القيامة عند اللـ ـه إلاّ دينَ الحنيفةِ بُورُ [١]

والثالث : الجواز مع المتصرّف ، والمنع في غيره ، وعليه الأخفش ، وصحّحه أبو حيّان ، لأن السّماع إنما ورد بالتّقديم في المتصرّف . فيقتصر عليه ولا يقدّم على غيره إلاّ بشَبْتٍ من العرب .

[استلناء شيئين بأداة واحدة]

(ص) : مسألة : لا يستثنى بأداةٍ شيئان دون عطف على الأصحّ . وقيل : قطعاً ، والخلاف في موهمه فقيل : لحن . وقيل : صحيح على أنهما بدل ، ومعمول مضمر . وقيل : بدلان .

(ش) : لا يستثنى بأداةٍ واحدةٍ دون عطف شيئان . فلا يقال : أعطيت الناس إلاّ عمراً الدنانير ، ولا ما أعطيت أحداً درهماً إلاّ عمراً دانِقاً [٢] تشبيهاً بواو « مع » ، وحرف الجرّ ، فإنّهما لا يصلان إلاّ إلى معمول واحد .

وأجازه قوم تشبيهاً بواو العطف ، حيث يقال : ضرب زيد عمراً ، وبشرٌ خالداً .

وقيل : لم يقل أحدٌ بجوازه ، وإنّما الخلاف في صحّةِ التركيب ، فقوم قالوا بفساده وإنّه لحنٌ [٣] . وقوم ، قالوا : إنه صحيحٌ ، لا على الاستثناء ، بل على أنّ الأول بدل . والثاني منصوب بفعل مضمر من لفظ الفعل الظّاهر والتّقدير : إلاّ عمراً أعطيته الدّنانير ، وأعطيته دانقاً ، وأخذ درهماً وضرب بعضاً .

وقيل : كلاهما بدلان من الاسمين السّابقين قبل إلاّ [٤] فيُبْدَلُ من المرفوع مرفوعٌ ، ومن المنصوب منصوب ، وعليه ابن السّرّاج .

---

(١) لأميّة بن أبي الصّلت الثقفي . انظر الدرر ١ : ١٩٣ .

(٢) أ : « إلاّ عمروا والفا » تحريف .

(٣) « لحن » سقطت من أ .

(٤) « قبل إلاّ » سقطت من أ .

وقد ورد إبدال اسمين من اسمين في الموجب في قوله :

٨٩٤ - • فلما قَرَعْنا النَّبْعَ بالنَّبْعِ بَعْضَهُ
بِبَعْضٍ [١] .... •

أمّا تعدّد [٢٢٧] المستثنى مع العطف نحو : قام القَوم إلاّ زيداً وعمراً فجائزٌ اتّفاقــاً .

[المستثنى الوارد بعد جمل متعاطفة]

(ص) : والوارد بعد جُمَلٍ متعاطفة للكلّ ، ولو اختلف العامل في الأصح . وقيل : إن سيق لغرض . وقيل : إنْ عطف بالواو . وبعد مفردين يصحّ لكُلٍّ للثّاني . فإن تقدّم فللأوّل . فإن كان أحدهما مرفوعاً ولو معنى فله مطلقاً .

(ش) : قال أبو حيّان : هذه المسألة قلّ من تعرّض لها من النّحاة ولم أر من تكلّم عليها منهم سوى ابن مالك في « التّسهيل » ، وإليها نادى في « شرح اللّمع » .

قلت : والأمر كما قال ، فإن المسألة بعلم الأصول أليق ، وقد ذكرها أبو حيّان نفسه في « الارتشاف » فأحببت ألاّ أخلي كتابي منها ، فنقول : إذا ورد الاستثناء بعد جُمَل ، عطف بعضها على بعض فهل يعود للكُلّ ؟ فيه مذاهب :

أحدها : وهو الأصح ، نعم ، وعليه ابن مالك إلاّ أن يقوم دليل على إرادة البعض . قال تعالى : « والّذين يَرْمُونَ أَزْواجَهُم [٢] » الآية ، فقوله : « إلاّ الذين تابوا » عائد إلى فِسْقِهم [٣] ، وعدم قبول شهادتهم معاً إلاّ في الجَلْد لِما قام عليه من الدّليل .

---

(١) للنابغة الجَعْديّ الصّحابيّ . وتمام البيت :
• أبتْ عِيدانُهُ أنْ تَكسّرا •
انظر الدرر ١ : ١٩٣ .

(٢) النّور ٦ .

(٣) أ : « إلى متعهم » تحريف .

وسواء اختلف العامل في الجُمَل أم لا ؟ بناءً على أن العامل في المستثنى إنما هو إلاّ ، لا الأفعال السّابقة .

الثاني : أنه يعود للكلّ ، إنْ سيق الكلّ لغَرَضٍ واحدٍ [١] نحو : حبستُ داري على أعمامي ، ووَقَفْتُ بستاني على أخوالي ، وسَلَبْتُ سِقايتي لجيراني إلاّ أن يسافروا . وإلاّ فللأخيرة فقط نحو : «أكْرِمْ العلماء واحْبِس[٢] دِيارك على أقاربك، واعْتِق عبيدك إلا الفَسَقَةَ منهم» .

الثالث : إن عطف بالواو عاد لِلْكُلّ ، أو بالفاء ، أو ثُمّ عاد للأخيرة فقط ، وعليه ابن الحاجب .

الرابع : أنه خاصّ بالجملة الأخيرة ، واختاره أبو حيّان .

الخامس : إن اتّحد العامل فللكل ، أو اختلف فللأخيرة خاصّة إذْ لا يمكن عمل [٣] العوامل المختلفة في مستثنى واحد ، وعليه البهاباذي[٤] بناءً على أن عامل المستثنى الأفعال السّابقة دون إلاّ .

وأمّا الواوُ بعد مفردين ، وهو بحيث يصحّ لكلٍّ منهما ، فإنه للثّاني فقط ، كذا جزم به ابن مالك نحو : غلب [٥] مائة مؤمن مائتي كافر إلاّ اثنين .

فإن تقدّم الاستثناء على أحدهما تعيّن للأول نحو : « قُمِ اللّيْلَ إلاّ قَلِيلا نِصْفَهُ [٦] » « فإلاّ قليلاً » صالحٌ لكونه من « الليل » ومن « نصفه »، لكنه تقدّم على « نصفه » ، فاختصّ بالليل ، لأن الأصل في الاستثناء التأخير . وكذا لو تقدّم عليهما معاً . فإنه يكون للأول نحو : استبدلت إلاّ زيداً من أصحابنا بأصحابكم ، فإلا زيداً

---

(١) « واحد » سقطت من أ . (٢) ب ، ط : « وحبس » .

(٣) ط : « حمل » بالحاء ، تحريف ، صوابه في أ ، ب .

(٤) في النسخ الثلاث : « البهابادى » بالدال ولعلّه « المهاباذى » شارح اللمع .

(٥) أ : « عد مائة مؤمن » ، تحريف . (٦) المزمّل ٢ ، ٣ .

مستثنى من قوله : « من أصحابنا » ، لا من قوله : « بأصحابكم » .

هذا إن لم يكن أحدهما مرفوعاً لفظاً أو معنىً . فإن كان اختصّ به مطلقاً أوّلاً كان أو ثانياً نحو : ضرب إلاّ زيداً أصحابنا أصحابكم . وملكت إلاّ الأصاغر عبيدنا [١] أبناءنا ، وضرب إلاّ زيداً أصحابكم أصحابنا ، وملكت إلا الأصاغر أبناءنا عبيدنا ، فالأبناء [٢] في المثالين فاعل من حيث المعنى . لأنهم المالكون .

فإن لم يصحّ كونه : لكلٍّ منهما ، بل لأحدهما فقط تعيّن له نحو : طلّق نساءهم الزيدون إلاّ الحسينات [٣] وأصبى الزيدين نساؤهم إلاّ ذوي النهي [٤] ، واستهدلت إلاّ زيداً من إمائنا بعبيدنا .

[تكرار إلاّ]

(ص) : وتكرّر [٥] إلاّ توكيداً . فيبدل غير الأول منه ، إن كان مغنياً [٦] عنه ، وإلاّ عطف بالواو .

وجوّز الصّيمريّ [٧] طرْحَها ، ولغيره ، فإن أمكن استثناء بعض من بعض ؛ فكل لما يليه .

وقيل : للأول [٨] وقيل : الثاني منقطع أوّلاً ، فإن فرغ العامل شغل بأحدها ،

---

(١) من قوله : « عبيدنا أبناءنا » إلى قوله : « إلاّ الأصاغر أبناءنا عبيدنا » سقط من أ .

(٢) أ : « والأبناء » بواو العطف .

(٣) أ : « الأحنيات » ب : « الحسينيات » .
وفي أ أيضاً : « الزيدان » مكان : « الزيدون » .

(٤) ط : « الزيدون » بالرفع ، « ونساءهم » بالنصب .

(٥) ط : « وتكون » مكان : « وتكررُ » تحريف .

(٦) أ : « إن كان منفياً » ، تحريف .

(٧) أ : « الصميري » تحريف .

(٨) « للأول » سقطت من أ .

ونصب غيره ، وإلاّ نصب الكُلّ إن تقدّمت استثناء .

وقال ابن السيّد : يجوز حالاً واستثناء [١] الأول ، وحاليّة الباقي وعكسه . وغير واحد إن تأخرت وله ما له مفرداً .

وجوز الأبذيّ نصب الكل استثناء ، ورفعها وأحدها نعتاً ، أو بدلاً أيضاً في النّفي ، وحكمها معنى كالأول .

(ش) : إذا كرّرت (إلاّ) فلها حالان :

الأوّل : أن تكون للتأكيد ، فتجعل كأنها زائدة لم تُذْكَر ، ويكون ما بعد [٢] الثانية بدلاً مِمّا بعد الأولى نحو : قام القوم إلاّ محمداً ، إلا أبا بكر ، وهي كنيته .

وشرط هذا التكرار أن يكون الثاني يُغْنِي عن الأوّل كما أن أبا بكر يغني عن ذكر محمد ، فإن لم يكن يغني عنه عطف بالواو لمباينته للأول نحو : قام القوم إلاّ زيداً ، وإلاّ جعفراً ، وقد اجتمعا في قوله :

٨٩٥ – ما لَكَ مِنْ شَيْخِكَ إلاّ عَمَلُهْ إلاّ رَسِيمُهُ وإلاّ رَمَلُهْ [٣] [٢٢٨]

والرّسيم والرَّمَل ضربان من العَدْو ، والرّمل لا يغني عن قوله : إلاّ رسيمه فعطف بالواو ، وهما يغنيان عن قوله : إلا عمله . فلم يعطف إلاّ رسيمه .

الحال الثاني : أن تكرر لغير تأكيد ، فإن أمكن استثناء بعضها من بعض ، ففيه مذاهب :

أحدها : وعليه البصريّون والكسائي أنّ الأخير يستثنى من الذي قبله ، والذي قبله يستثنى من الذي قبله إلى أن ينتهي إلى الأول ، نحو : له علي عشرة إلاّ تسعة إلاّ ثمانية ، إلاّ سبعة ، فإلاّ سبعة مستثنى من ثمانية ، يبقى واحد يستثنى من تسعة ، وهي مـــن

---

(١) « واستثناء » سقطت من أ .

(٢) أ : « ما لغير » مكان : « ما بعد » تحريف .

(٣) قائله مجهول . من شواهد سيبويه ١ : ٣٧٤ .

عشرة ، فيضم الأشفاع داخلة ، والأوتار خارجة ، فالمُقَرَّبه اثنان .

الثاني : أنها كلها راجعة إلى المستثنى منه الأول ، فإذا قال : له عليّ مائة إلاّ عشرة إلاّ اثنين ، فالمُقَرَّبه ثمانية وثمانون ، وعلى الأول : المُقَرَّبه اثنان وتسعون .

الثالث : أنّ الاستثناء الثاني منقطع ، والمقرّبه على هذا : اثنان وتسعون أيضاً ، وعليه الفراء ، والمعنى عليه : له عندي مائة إلاّ عشرة سوى الاثنين التي له عندي .

وإنْ لم يكن استثناء بعضها من بعض ، فإن كان العامل مفرّغاً شغل [1] بواحد منها أيّاً كان متقدّماً أو متأخّراً ، أو متوسّطاً ، ونصب ما سواه نحو : ما قام إلاّ زيد [2] إلاّ عمراً ، إلاّ بكراً ، ولك أن ترفع بدل زيد عمراً ، « أو بكراً » ، لكن الأوّل أولى .

وإن لم يكن مفرّغاً ، فإن تقدمت نصبت الجميع على الاستثناء نحو : ما قام إلا زيداً إلاّ عمراً إلاّ خالداً أحد .

وزعم ابن السيّد : أنه يجوز في ذلك أربعة أوجه [3] : النّصْب على الاستثناء كما نصّ عليه النّحويّون . والنّصْب على الحال ، قال : لأنها لو تأخّرت لجاز كونهـا صفات ، لأن إلاّ يوصف بها ، فإذا تقدمت انتصبت على الحال ، وجعل الأوّل حالاً ، والثاني استثناء وعكسه .

وردّ بأن « إلاّ » غير متمكّنة في الوصف بها فلا تكون صفة إلاّ وهي تابعة في اللفظ ، ولا يجوز تقديمها أصلاً وإن تأخرت فلأحدها ما لَهُ مفرداً [4] ، وللباقي النصب نحو : قام القوم إلاّ زيداً إلاّ عمراً ، إلاّ بكراً ، وما جاء أحدٌ إلاّ زيداً إلاّ عمراً إلاّ بكراً [5] .

---

(١) من قوله : « شغل بواحد منها » إلى قوله : « مفرغاً » سقط من أ .

(٢) ط : « ما قام إلاّ زيداً » بالنصب ، تحريف .

(٣) أ : « أربعة أحوال » .

(٤) أي لأحد المستثنيات حكم الإفراد .

(٥) « وما جاء أحد إلاّ زيداً إلاّ عمراً إلاّ بكراً » سقطت هذه العبارة من أ .

وجوز الأبّذيّ في الإيجاب نصب الجميع على الاستثناء كما قاله النحويون ، ورفع الجميع على الصفة ، ورفع أحدها على الصفة ، ونصب الباقي على الاستثناء كما قال ابن السّيد فيما تقدّم : إنّ إلاّ صفة في المكرّر . وجوّز في النفي نصب الجميع على الاستثناء ، ورفع الجميع على البدل أو النعت ، ورفع أحدهما على الوجهين ، ونصب الباقي على الاستثناء .

وحكم ما بعد الأول من هذا النوع حكم الأول من دخوله في غير الموجب ، وخروجه من الموجب .

[الاستثناء من العدد]

(ص) : ويجوز استثناء المساوى خلافاً لقوم ، والأكثر وفاقاً لأبي عُبَيْدَة [١] ، والسّيرافي ، والكوفية ، وعليه « كلّكم جائعٌ إلا من أطْعَمْتُه » إلا المستغرق خلافاً للفرّاء وفي العدد . ثالثها : لا يجوز عقد صحيح وهو من الإثبات نفي . وعكسه [٢] خلافاً للكسائيّ ، ومباحث الاستثناء من صناعة الأصوليّين .

(ش) : قال أبو حيّان : اتفق النّحويّون على أنه لا يجوز أن يكون المستثنى مستغرقاً للمستثنى منه ، ولا كونه أكثر منه إلاّ أنّ ابن مالك نقل عن الفراء : جواز [٣] : له عليّ ألفٌ إلاّ ألفين .

واختلفوا في غير المستغرق ، فأكثر النّحويين : أنه لا يجوز كون المستثنى قدر المستثنى منه أو أكثر ، بل يكون أقلّ من النصف وهو مذهب البصريين ، واختاره ابن عصفور والأبّذي .

وأكثر الكوفيون أجازوا ذلك ، وهو مذهب أبي عبيدة [٤] والسّيرافي ، واختاره

(١) أ ، ط : « لأبي عبيد » بدون تاء ، تحريف .
(٢) أ : « ويمكنه » مكان : « وعكسه » ، تحريف .
(٣) أ : « جوازاً » بالنصب .
(٤) أ ، ط : « أبي عبيد » تحريف صوابه في ب .

ابن خروف ، والشلوبين وابن مالك .

وذهب بعض البصريّين وبعض الكوفيين : إلى أنه يجوز أن يكون المخرج النّصف فما دونه ، ولا يجوز أن يكون أكثر من ذلك [١] . ويدلّ لجواز الأكثر قوله تعالى : « إنّ عِبَادِي لَيْسَ لَكَ عَلَيْهِم سُلْطَانٌ إلاّ مَنِ اتّبَعَكَ مِنَ الغَاوِينَ » [٢] . والغاوون أكثر من الراشدين « ومَنْ يَرْغَبُ عَنْ مِلّةِ إبْراهيمَ إلاّ من سَفِه نَفْسَهُ » [٣] وحديث مسلم : « يا عبادي كُلّكم جائِعٌ إلاّ من أطعمْتُه » والمطعمون أكثر قطعاً ولجواز النّصف قوله تعالى : « قُمِ اللّيْلَ إلاّ قليلاً نِصْفَهُ » [٤] .

قال أبو حيّان : وجميع ما استدلّ به محتمل التأويل . والمُسْتَقْرَأ من كلام العرب إنّما هو استثناء الأقلّ .

واختلف النّحويّون في الاستثناء من العدد على مذاهب :

أحدها : الجواز مطلقاً ، واختاره ابن الصائغ .

والثاني : المنع مطلقاً . واختاره ابن عصفور لأن أسماء العدد نصوص . فلا يجوز أن تَرِدَ إلاّ على ما وُضِعَتْ له .

والثالث : المنع إن كان عَقْداً نحو : عندي عشرون إلاّ عشرة ، والجواز إن كان غير عقد نحو : له عشرة إلاّ اثنين .

وَرُدّ هذا وما قبله بقوله تعالى : « فَلَبِثَ فيهم أَلْفَ سَنَةٍ إلاّ خَمْسِينَ عاماً [٥] » [٢٢٩] .

وقال أبو حيّان : لا يكاد يوجد استثناء من عَدَدٍ في شيء من كلام العرب إلاّ في هذه الآية الكريمة .

قال : ولم أقف في شيء من دواوين العرب على استثناء من عَدَدٍ . والآية خرجت

---

(١) « من ذلك » سقطت من ب . ط .
(٢) الحِجْر ٤٢ .
(٣) البقرة ١٣٠ .
(٤) المزمل ٢ ، ٣ .
(٥) العنكبوت ١٤ .

مخرج التكثير [١] .

ومذهب الجمهور : أنّ الاستثناء من النّفي إثبات ، ومن الإثبات نفيٌ ، فنحو : قام قوم إلا زيداً ، وما قام أحدٌ إلا زيداً [٢] ، يدلّ الأول على نفي القيام عن زيد ، والثّاني على ثبوته له [٣] .

وخالف في ذلك الكسائي ، وقال : إنه مَسْكوت عنه لا دلالة له [٤] على نفيه عنه ، ولا ثبوته ، واستفادة الإثبات في كلمة التوحيد من عُرْف الشرع .

وبقية مباحث الاستثناء المذكورة في « الارتشاف » من علم الأصول ، لا تعلّق لها بالنحو . فلذا أضربنا عن ذكرها ها هنا .

[الوصف بإلاّ]

(ص) : مسألة : يوصف « بإلاّ » وبتاليها جمع منكّر ، قال ابن الحاجب : غير محصور ، أو شبهه أو ذو أل الجنسيّة .

قال الأخفش : أو غيرها ، وسيبويه : كل نكرة ، وقوم : كل ظاهر ومضمر .

وقيل : المراد [٥] بالوصف البيان ، وشرطه أن يصح الاستثناء .

وقيل : المتّصل [٦] ، وقيل : البدل ، وقيل : أن يتعذر ، وألاّ يحذف موصوفها ، ولا يليهـــا .

(ش) : الأصل في « إلا » : أن تكون للاستثناء ، وفي « غير » أن تكون وصفاً ،

---

(١) ط : « خرجت مخرج التنكير » .

(٢) ب ، ط : « ما قام أحدٌ إلاّ زيد » بالرفع .

(٣) « له » سقطت من أ .

(٤) أ : « دلالة على نفيه » بسقوط : « لا » ، « وله » .
ب : « لا دلالة على نفيه » من دون « له » .

(٥) أ : « المدار » مكان : « المراد » تحريف .

(٦) « وقيل : المتصل » سقطت من ط .

ثم قد تحمل إحداهما على الأخرى . فيوصف بـ « إلاّ » ، ويستثنى بـ « غير » .

والمفهوم من كلام الأكثرين أن المراد : الوصف الصناعيّ .

وقال بعضهم : قول النحويين : إنه يوصف بإلاّ يعنون بذلك أنه عطف بيان ، وعلى الأوّل الوصف بها . وبتاليها لا بها وحدها ولا بالتالي وحده [١] ، وحكمه [٢] كالوصف بالجار والمجرور .

وشرط الموصوف : أن يكون جمعاً منكّراً نحو : جاءني رجال قرشيون [٣] إلاّ زيدٌ . ومنه : « لَوْ كان فيهِما آلِهَةٌ إلاّ اللهُ » [٤] .

أو مشبه الجمع نحو : ما جاءني [٥] أحدٌ إلاّ زيد .

وزاد ابن الحاجب في « الكافية » بعد قوله جمع [٦] منكر : غير محصور ، قال النيلي [٧] : وهو احتراز من العدد نحو : له علي عشرة إلاّ درهماً . فإنه يتعيّن فيه الاستثناء . أو ذا أل الجنسية ، لأنه في معنى [٨] النكرة نحو :

٨٩٦ – . قليلٍ بها الأصواتُ إلاّ بغامُها [٩] .

بخلاف ذي أل العهديّة . هذا ما جزم به ابن مالك تبعاً لابن السرّاج والمبرّد .

---

(١) « وحده » سقطت من ط .
(٢) « وحكمه » سقط من أ . ب .
(٣) أ : « رجال موسون » .
(٤) الأنبياء ٢٢ .
(٥) « ما جاء في » سقط من أ .
(٦) « جمع » سقطت من أ .
(٧) هكذا في النسخ الثلاث : « النيلي » ولعلّه « السهيلي » فحدث فيه تحريف . والنيّل « محلة محلة بالكوفة وأخرى بين بغدا وواسط انظر القاموس « نيل » .
(٨) ط : « في نحو النكرة » . تحريف .
(٩) لذي الرمّة . وصدره :

. أُنيخَتْ فألْفَتْ بلدةً فوق بَلْدَةٍ .

انظر ديوان ذي الرمّة ٧١٦ ، سيبويه ١ : ٣٧٠ والخزانة ٢ : ٥١ . والأشموني ٢ : ١٥٦ ، واللسان (بغم) .

وجوّز الأخفش أن يوصف بها المعرّف [١] بأل العهديّة .

وجوز سيبويه أن يوصف بها كل نكرة . ولو مفرداً . ومثّل : بـ « لو كان معنا رجل إلاّ زيد » . واختاره وما قبله صاحب « البسيط » [٢] .

وجوّز بعض المغاربة أن يوصف بها كل ظاهر ومضمر ونكرة ومعرفة . وقال : إن الوصف بها يخالف سائر الأوصاف .

ومن شروط الوصف بها : أن لا يَصِحّ الاستثناء [٣] بخلاف « غير » . فلا يجوز : عندي درهم إلاّ جيد . ويجوز غير جيّد ، كذا قاله ابن مالك وغيره .

وقال أبو حيّان : إنه كالمجمع عليه إلاّ أنّ تمثيل سيبويه بلو كان معنا رجلٌ إلاّ زيد يخالفه . لأنه لا يجوز فيه الاستثناء وكذا « لو كان فيهما آلِهَةٌ إلاّ اللهُ » [٤] لا يجوز فيه الاستثناء . لأنه لا عموم فيه استغراقي يندرج فيه ما بعد إلاّ .

وقد انفصل بعض أصحابنا عن [٥] ذلك بأنه لا يعني بصحة الاستثناء المتصلّ ، بل أعمّ منه ومن المُنْقَطِع . والآية يصحّ فيها الاستثناء المنقطع : وقد صرّح المبرّد والجَرْميّ بجواز الوصف بها حيث يصحّ المنقطع ، وشاهده قوله :

٨٩٧ – لدم ضائِعٌ تغيّب عنـــه أقربــوه إلاّ الصَّبا ، والجنوبُ [٦]

---

(١) ب . ط : « المعرّفة بأل العهدية » . (٢) سبق ذكره ١ : ٨٢ .

(٣) ط : « أن لا يصحّ الاستثناء » بلا النافية . تحريف . صوابه في أ ، ب . ويؤيده قول الأشموني : إنه لا يوصف بها إلاّ حيث يصحّ الاستثناء . فيجوز : عندي درهم إلاّ دانق . لأنه لا يجوز ؛ إلاّ دانقاً . ويمتنع : إلاجيّد . لأنه يمتنع : إلاّ جيّداً . ويجوز : عندي درهم غيرجيّد . انظر الأشموني ٢ : ١٥٦ .

(٤) الأنبياء ٢٢ . (٥) ط : « من » مكان : « عن » .

(٦) في ط : سقطت كلمة « لدم » وزيدت كلمة « فأقربوه » آخر البيت وفي ب سقطت كلمتا « لدم ضائع » وفي النسختين تحريف صوابه من أ والدرر ١ : ١٩٤ ورويت : « والجيوب » بالياء .

فـ « أقربوه » موصوف بإلاّ [١] الصّبا ، والجنوب ، وليسا من جنسه ، والقصيدة مرفوعـــة .

وسواء كان الاستثناء مما يجوز فيه البدل أم لا ؟

وزعم المبرّد : أنّ الوصف بإلاّ لم [٢] يجيء إلاّ فيما يجوز فيه البدل ، ولذلك منع قام إلاّ زيد بحذف الموصوف ، وجعْل إلاّ صفة له [٣] لأنه لا يجوز فيه البدل ، ورُدّ بالسّماع قال :

٨٩٨ – وكـــلّ أخٍ مفارِقهُ أخُـــوه لَعَمْرُ أبيك إلاّ الفَرْقَـــدانِ [٤]

« فإلاّ الفرقدان » صفة ، ولا يمكن فيه البدل .

وأغرب ابن الحاجب فشرط في وقوع إلاّ صفة أن يتعذّر الاستثناء ، وجعل البيت المذكور شاذّاً .

ومن شروط الوصف بـ « إلاّ » ألاّ يحذف موصوفها بخلاف « غير » ، فلا يقال جاءني إلاّ زيد ، ويقال : جاءني غير زيدٍ [٥] ، ونظيرها في ذلك الجمل والظروف ، فإنها تقع صفات ، ولا يجوز أن تنوب عن موصوفاتها وألاّ يليها بأن تقدّم عليه منصوبة على الحال ، لأنّها غير متمكّنة في الوصْف كما تقدّم [٢٣٠] .

والجيوب : الأرض الغليظة .

(١) « بالاّ » سقطت من ط وفي ط : بالصبا . (٢) « لم » سقطت من أ .

(٣) « له » سقطت من ط .

(٤) قيل : إنه لعمرو بن معد يكرب ، أو حضرمي بن عامر الأسدي . من شواهد سيبويه ١ : ٣٧١ ، والخزانة ٢ : ٥٢ ، ٤ : ٧٩ ، وابن يعيش ٢ : ٨٩ ، والأشموني ٢ : ١٥٧ .

(٥) « زيد » سقطت من أ .

[إلاّ العاطفة]

(ص) : قال الكوفيّة والأخفش : وتَرِدُ عاطفةً كالواو ، والإعراب كالاستثناء ، والأصمعيّ ، وابن جنيّ : وزائدة .

(ش) : أثبت الكوفيّون والأخفش لـ « إلاّ » معنى ثالثاً ، وهو العطف كالواو ، وخرّجوا عليه « لئلاّ يَكُونَ لِلنّاسِ عَلَيْكُمْ حُجّةٌ إلاّ الذين ظَلَموا [١] » ، « لا يَخافُ لَدَيَّ المُرْسَلُون إلاّ مَنْ ظَلَمَ » [٢] أي : « ولا الذين ظلموا » ، ولا من ظلم[٣] ، وتأولهما الجمهور على الاستثناء المنقطع .

وأثبت الأصمعيّ وابن جنيّ لها معنى رابعاً ، وهو الزّيادة ، وخرّجوا عليه قوله :

٨٩٩ — • حرّاجِيجُ ما تَنْفَكُّ إلاّ مُناخَةً [٤] •

وخرّج عليه ابن مالك :

٩٠٠ — • أرى الدّهر إلاّ مَنْجَنُوناً بأهلِهِ [٥] •

وأُجيب بتقدير « لا » في الثّاني ، وبأن « تنفكّ » تامّة ، فنفيُها [٦] نفي ، و « مناخةً » حال .

[مسائل]

(ص) : ولا يليها نعت ما قبلها خلافاً للزّمخشريّ ، ويليها في النّفي مضارعٌ مطلقاً ، وماضٍ إن وليت فعلاً . قيل : أوصحبت « قد » ولا يعمل تاليها فيما قبلها ، ولا عكسه إلا مستثنى منه ، أو صفته .

---

(١) البقرة ١٥٠ . (٢) النمل ١٠ ، ١١ .

(٣) ط : « وإلاّ من ظلم » تحريف صوابه في أ ، ب والمغني ١ : ٦٩ .

(٤) سبق ذكره رقم ٣٩٦ . (٥) سبق ذكره رقم ٤١٨ وروايته : « وما الدّهر » .

(٦) ط : « ففيها نفي » تحريف .

قال الأخفش : أو ظرفٌ أو حال [١] . وابن الأنباري : أو مرفوع . والكسائيّ : مطلقاً .

(ش) : فيه مسائل : الأولى : لا يُفْصَلُ بين الموصوف وصفته بإلاّ . فلا يقال : جاءني رجل إلاّ راكب ، لأنّهما كشيء واحد ، فلا يفصل بينهما بها ، كما لا يُفْصل بها بين الصّلة والموصول [٢] ، ولا بين المضاف والمضاف اليه ، ولأنّ « إلاّ [٣] » وما بعدها في حكم جملة مستأنفة ، والصّفة لا تستأنف ولا تكون في حكم المستأنف ، كذا ذكره ابن مالك تبعاً للأخفش والفارسيّ .

وذكره أيضاً صاحب « البسيط » وردّ على الزّمخشريّ حيث جوّز ذلك في المفرد نحو : ما مررت برجل إلاّ صالح ، وفي الجملة نحو : « ما مررت بأحدٍ إلاّ زيد خير منه » . « وما أَهْلَكْنَا مِنْ قَرْيَةٍ إلاّ وَلَها كِتابٌ مَعْلُومٌ [٤] » بأنه مذهب لا يعرف ، لا بصريّ ولا كوفيّ . وقال : الصّواب أن الجملة في الآية والمثال حاليّة . وإنما لم تقس الصفة على الحال ، لوضوح الفرق بينهما بجواز تقديم الحال على صاحبه ، ويخالفه في الإعراب والتنكير .

الثانية : يلي إلاّ في النفي فعلٌ مضارعٌ مطلقاً ، سواء تقدّمها فعل أو اسم نحو : ما كان زيدٌ إلاّ يضرب عمراً ، وما خرج زيدٌ إلاّ يجرّ ثوبه ، وما زيد إلاّ يفعل كذا .

وماض بشرط أن يتقدّمها فعل : نحو : « ما يأتيهم من رسول إلاّ كانوا به يستهزئون » [٥] .

قال ابن مالك : ويغني عن تقديم فعل اقتران الماضي بقد كقوله :

٩٠١ – وما المَجدُ إلاّ قد تبيّن أنّهُ بندّى وحِلْمٍ لا يزال مُؤَثّلا [٦]

---

(١) ب ، ط : « أو ظرف وحال » بالواو .
(٢) أ : « بين الصفة والموصوف » .
(٣) « إلاّ » سقطت من أ .
(٤) الحِجْر ٤ .
(٥) الحجر ١١ .
(٦) قائله مجهول كما في الدرر ١ : ١٩٥ وفي الدرر : « ببذل » وفي ب ، ط : « ما المجد » بدون واو

لأنه تقرّبه من الحال ، فأشبه المضارع ، والمضارع لا يشترط فيه ذلك لشبهه بالاسم ، والاسم بإلاّ أولى ، لأن المستثنى لا يكون إلا اسماً ومؤوّلاً به .

وإنما ساغ وقوع الماضي بتقديم الفعل ، لأنه مع النّفي يجعل الكلام بمعنى كلّما كان كذا كان كذا ، فكان فيه فعلان كما كان مع كلّما .

وقال ابن طاهر : أجاز المبرّد وقوع الماضي مع « قد » بدون تقدّم فعل ، ولم يذكره مَنْ تقدّم من النّحاة .

وفي « البديع » لو قلت : ما زيد إلاّ قام لم يجز . فإن دخلت «قد » أجازها قوم .

الثّالثة : الاستثناء في حكم جملة مستأنفة ، لأنك إذا قلت : جاء القوم إلاّ زيداً ، فكأنّك قلت : جاء القوم،وما منهم زيد ، فمقتضى هذا ألاّ يعمل ما بعد إلاّ فيما قبلها ، ولا ما قبلها فيما بعدها ، فلا يقدّم [1] معمول تاليها عليها ، فلا يقال : ما زيداً إلاّ أنا ضارب .

وقال الرّمّانيّ : لا يقال : ما قومك زيداً إلاّ ضاربون ، لأن تقدّم الاسم الواقع بعد إلاّ عليها غير جائز ، فكذا [2] معموله ، لِما تقرّر من أن المعمول لا يقع إلاّ حيث يقع العامل ، ولا يؤخر معمول ما قبلها عنها ، فلا يقال : ما ضرب إلاّ زيدٌ عمراً وما ضرب إلاّ زيداً عمرو ، وما مرّ إلا زيدٌ بعمرو إلاّ على إضمار عامل يفسّره ما قبله .

ويستثنى من هذا القسم : المستثنى منه وصفته ، فيجوز تأخيرهما — كما تقدّم — نحو : ما قام إلاّ زيداً أحدٌ ، وما مررت بأحدٍ إلاّ زيداً خير من عمرو .

وأجاز الكسائيّ تأخير المعمول مرفوعاً كان ، أو منصوباً أو مجروراً ، واستدلّ بقولــه :

٩٠٢ — • فما زَادَنِي إلاّ غراماً كَلاَمُها [3] •

---

(١) ط : « فلا تقدم » بالتاء .

(٢) ط : « فكذلك » .

(٣) سبق ذكره . رقم ٦٣٣ .

وقولـــه :

٩٠٣ – • وما كفَّ إلا ما جِدٌّ ضُرَّ بائسِ [١] •

وقوله تعالى : « وما أرْسَلْنا مِنْ قَبْلِكَ إلاّ رجالاً » إلى قوله : « بالبيّنات. والزُّبُـــر » [٢] .

ووافقه ابن الأنباريّ في المرفوع فقط – كما تقدّم في باب الفاعل توجيهه [٣] [٢٣١] ووافقه الأخفش في الظّرف والمجرور والحال نحو : ما جلس إلاّ زيدٌ عندك ، وما مرّ إلاّ عمرو بك ، وما جاء إلاّ زيدٌ راكباً .

قال أبو حيّان : وهو المختار ، لأنه يتسامح في المذكورات ما لا يتسامح في غيرها .

[غـــير]

(ص) : مسألة : يوصف بـ « غير » ، ويستثنى جرّاً ، ولها إعراب تلو « إلاّ » ، وفتحها مطلقاً لغةٌ . وناصبها قال الجمهور : كونها فضلة والسّيرافي : السابق ، والفارسي حال فيها معنى الاستثناء .

والمختار أنها قائمة مقام مضافها . وأن أصله النصب بـ : « أستثني » ويجوز مراعاة المعنى في تابع المستثنى بها . قيل : وبـ « إلاّ » ، والصفة .

وفي العطف بلا بعد « غير » خلف . ويحذف تالي « إلاّ » ، و « غير » بعد «ليس» ، قيل : ولم يكن .

(ش) : تقدم أن « غير » أصلها الوصف ، وأنها محمولة في الاستثناء على إلاّ ، والمستثنى بها مجرور بإضافتها إليه ، وتعرب بما للاسم الواقع بعد إلاّ من وجوب نصب

---

(١) قائله مجهول ، وتتمته غير معروفة كما في الدرر ١ : ١٩٥ . وفي ط : « بأس » تحريف .

(٢) النحل ٤٣ ، ٤٤ . (٣) ب ، ط : « بتوجيهه » .

في الموجب نحو : قام القوم غَيْرَ زَيد ، وفي المنقطع ، وفي المقدّم نحو : ما جاء القوم غَيْرَ الحمير ، وما جاء غَيْرَ زيد أحدٌ . ومن جوازه ورجحان الإتباع في المنفيّ نحو : ما جاء أحدٌ غيرُ زيد ، ومن كونه على حسب العامل في المفرّغ نحو : ما جاء غيرُ زيد ، وما رأيت غَيْرَ زيد ، وما مررت بغيرِ زيد .

وبعض بني أسد وقُضاعة يفتحها في الاستثناء مطلقاً .

وإذا انتصبت على [1] الاستثناء ففي الناصب لها أقوال :

أحدها : وعليه المغاربة أن انتصابها انتصاب الاسم الواقع بعد إلاّ والناصب له كونه جاء فضلةً بعد تمام الكلام ، وذلك موجود في « غير » .

الثاني :وعليه السّيرافيّ ، وابن الباذش أنها منصوبة بالفعل السابق [2] .

الثالث : وعليه الفارسيّ أنها منصوبة على الحال ، وفيها معنى الاستثناء .

كما أن ما عدا زيداً مقدَّر بمصدر في موضع الحال ، وفيها معنى الاستثناء .

والذي أختاره أنها انتصبت لقيامها مقام مضافها ، وأن أصله النصب بـ «أستثني» مضمراً، وهو الذي أميل اليه في أصل الاستثناء أن نصبه بأستثني لازم الإضمار ، وجعلت إلاّ عوضاً عن النُّطق به .

وإذا عطف على المستثنى بها جاز في المعطوف مراعاةُ اللفظ فيجرّ ، وهو الأجود نحو : جاءوا غير زيد وعمروٍ ، ويجوز [3] مراعاة المعنى ، فينصب في نحو : جاءوا غير زيدٍ وعمراً،ويرفع في نحو :ما جاء أحد غير زيدٍ وعمروٌ،وليس ذلك عطفاً على «غير» بل على المجرور ، لأن أصله النصب أو الإتباع ، كذا قالوه ، وهو يؤيد ما اختّرته من أن « غير » قائمة مقام مضافها في الإعراب، ووجّهوا منع عطفه على «غير»نفسها بأنه

---

(١) ط : « في » مكان : « على » . (٢) « السابق » سقط من أ .

(٣) من قوله : « ويجوز مراعاة » إلى قوله : « وليس كذلك » سقط من أ .

يلزم فيه [١] التشريك في العامل ، فيستحيل المعنى .

قال أبو حيّان : وما ذكروه في العطف يقتضي جريانهُ في سائر التّوابع من نعت ، وبيان ، وتأكيد ، وبدل ، نحو : ما جاءني غيرُ زيد نفسُه أو العاقِلُ ، أو أبي حَفْصٍ ، أو أخيك ، فالقياس أن يجوز في الجميع الجرّ والرّفع ، ولم ينصبوا إلاّ على العطف إلا أنّ في لفظ ابن عصفور ما يقتضي العموم حيث عبّر بالتابع ، فقال : ويجوز في تابعه الحمل على المعنى .

قال : وقد صرّح صاحب « البسيط » بجريان ذلك أيضاً في « غير » إذا كانت صفة إلاّ أنه فيها من الحَمْل على المعنى ، وفي الاستثناء من الحَمْل على الموضع ، فهو في الاستثناء أقوى [٢] . وذكره سيبويه أيضاً وقال قوم : إنه خاصّ بالاستثناء ، ولا يكون في الصّفة ، والظّاهر الأوّل ، قال : ويجوز وجهٌ آخر ، وهو القطع على الابتداء .

وأمّا المعطوف على المستثنى بإلا فلا يجوز فيه إلاّ مشاركته في الإعراب .

وأجاز قوم منهم ابن خروف العطف عليه بالجرّ نحو : قاموا إلاّ زيداً [٣] وعمروٍ ، على أنّ إلاّ في معنى غير ، لأن مكانهما واحدٌ ، وأنشدوا عليه :

٩٠٤ ـ ومَا هَاجَ هَذَا الشّوْقَ إلاّ حمامةٌ
تغَنّتْ على خَضْراءَ سمرٍ قيودهـا [٤]

يروى برفع لفظ « سُمْر » على لفظ « حمامة » ، وبالجرّ على معنى غير حمامة .

قال أبو حيّان : وفي هذا دليل على إجراء النّعت مجرى العطف ، وأنها لا تتقيّد به ، والمانعون حملوا الجرّ على الجِوَار [٥] .

---

(١) ط : « منه » مكان فيه » . (٢) أ : « أولى » .

(٣) ط : « إلاّ زيدٌ » بالرفع ، تحريف .

(٤) قائله مجهول . في الدرر ١ : ١٩٥ . وقد نسبه في معجم الشواهد ١ : ١٠٤ . إلى علي بن عميرة الجرمي .

(٥) ط : « على الجواز » بالزاي تحريف ، صوابه في أ ، ب .

وإذا كانت « غير » استثناءً ففي العطف بعدها بـ « لا » خلافٌ .

فذهب أبو عبيدة [١] والأخفش، وابن السّراج ، والزّجّاج ، والفارسيّ ، والرُّمّانيّ إلى جواز ذلك ، فيقال [٢] : جاءوا غَيْرَ زيدٍ ولا عمروٍ ، إمّا على تقدير زيادة «لا» ، وإمّا على الحَمْل على المعنى لأن الاستثناء في معنى النّفي ، فإنّ قولك : جاء القوم إلا زيداً في معنى : جاء القوم لا زيدٌ وهو هنا أوْلى ، لأن « غيراً » في أصلها تعطي النّفي .

وذهب الفرّاء وثعلب إلى المنع كما في إلاّ ، إذ لا [٢٣٢] يقال : جاءوا إلاّ زيداً ولا عمراً .

ويجوز حذف ما بعد « إلاّ » وبعد « غير » ، وذلك بعد « ليس » خاصة ، يقال : جاءني زيدٌ ليس إلاّ أو ليس غير ، أي ليس الجائي إلاّ هو ، أو غيره . وقبضت عشرة ليس إلاّ ، وليس غير ، أي : ليس المقبوضُ غَيْرَ ذلك ، أو ليس غيرُ ذلك مقبوضـــاً .

قال أبو حيّان : وليس هذا باستثناء من الأوّل ، لأنه يكون تابعاً لما ليس مبعّضاً ، ولأن ما بعد ليس هو الأول [٣] كيف كان .

واختلف : هل يجوز الحذف مع « لم يكن » ؟ ، فأجازه الأخفش وابن مالك نحو : لم يكن غير [٤] .

ومنعه السّيرافي ، لأن الأصل في باب كان ألاّ يجوز فيها حذف الاسم ، ولا الخبر ، ومجيء ليس إلاّ ، وليس غير ، على خلاف الأصل .

[بيـــد]

ويستثنى بـ «بَيْدَ» منقطعاً لازم النصب ، والإضافة إلى « أنّ » وصلتها غالباً، وهي

---

(١) ط : « أبو عبيد » .
(٢) « فيقال : جاءوا غير زيد ولا عمرو » سقط من أ .
(٣) « الأوّل » سقط من أ .
(٤) « غير » سقطت من أ .

بمعنى « غير » . وقيل : على . وقيل : من أجل . ويقال : مَيْد . وجعلها ابن مالك حَرْفاً [١] .

(ش) : من أدوات الاستثناء « بَيْد » ، ويقال : مَيْدَ بإبدال بائها ميماً ، وهو اسمٌ ملازم الإضافة [٢] إلى « أنّ » وصلتها نحو : « نحن الآخرون السّابقون بيد أنهم أوتوا الكتاب من قبلنا » .

ومعناها : معنى « غير » في المشهور إلاّ أنها لا تقع مرفوعةً ولا مجرورةً بل منصوبة ، ولا تقع صفةً ، ولا استثناءً متّصلاً ، وإنما يستثنى بها في الانقطاع خاصّةً .

قال في « الصّحاح » : « بيد » بمعنى : « غير » ، يقال : إنه كثير المال بَيْد أنه بخيل .

وفي « المُحْكَم » : أن هذا المثال حكاه ابن السّكيت ، وأنّ بعضهم فسرها بمعنى « على » . وقيل : هي بمعنى : من أجل ، وخرّج عليه حديث : أنا أفصح من نطق بالضاد « بيد » أنّي من قريش .

وقال ابن مالك وغيره : إنها فيه بمعنى : « غير » على حدّ :

٩٠٥ - • وَلاَ عَيْبَ فِيهِمْ غَيْرَ أنَّ سُيوفَهُم [٣] • (البيت)

وأنشد أبو عبيدة على مجيئها بمعنى « من أجل » قوله :

---

(١) « وجعلها ابن مالك حرفاً » سقطت من أ ، ب .

(٢) ط : « للإضافة » .

(٣) للنابغة الذّبيانيّ . وعجزه :

• بِهِنّ فُلولٌ من قِراعِ الكَتَائِبِ •

ديوان النابغة ١١ ، وسيبويه ١ : ٣٦٧ ، والخزانة ٢ : ٩ .

٩٠٦ ـ عَمْداً فَعَلْتُ ذَاكَ بَيْدَ أَنِّي أَخَافُ إِنْ هَلَكْتُ أَنْ تُرِنِّي [١]

[حاشا وخلا وعدا]

(ص) : وبحاشا ، وخلا ، وعدا بالنصب أفعالاً جامدة ، قيل : بلا فاعل . والأصح أنه ضمير البعض . وقيل : المصدر والجرّ حروفاً متعلّقة كغيرها ، أو لا كالزائد ، أو محلّها كـ « غير » أقوال .

ونفى الفراء حرفيّة « حاشا » والجرّ بلام مقدرة ، والأكثرون فعليّتها وحرفيّة تاليها ، ويليان « ما » وهي مصدريّة [٢] ومن ثمّ تعيّن النصب معها .

وقيل : زائدة ، فتجرّ ، وقيل : بمعنى المدّة ، ولا تدخل على « حاشا » خلافاً لبعضهم . ولا إلاّ مطلقاً .

وقيل : يجوز إن جرّت . وقد تدخل على « خلا » ، و « عدا » مع « ما » .

وترد « حاشا » فعلاً متصرّفاً . وقيل : لام الجرّ فعلاً ، أو اسماً بمعنى التّنزيه مبنيّاً إلاّ في لغة أو اسم فعل . أقوال :

وقد تحذف «عدا» بعد « ما » نحو : كُلّ شَيْءٍ مَهَمّ ما النِّساءَ [٣] . وقال الفرّاء والأحمر : « ما » استثناء .

---

(١) قائله مجهول كما في الدرر ١ : ١٩٦ .
وانظر شرح شواهد المغني للسيوطي ٣٥٢ ، واللسان (رنن) . وروايته : « لم ترني » مكان : « أن ترنيّ » .

(٢) ط : « ما هو مصدر به » تحريف .

(٣) أ ، ط : « كل شيء مهمّة » تحريف .
ب : « كل شيء مهم » تحريف . صوابه في اللسان والقاموس .

(ش) : من أدوات الاستثناء : « حاشا » ، و « خلا » ، و « عدا » ، وينصب المستثنى بها ، ويجرّ ، فإذا نصب كنّ أفعالاً ، لأنهن لَسْنَ [١] من قبيل الأسماء العاملة ، ومدخولها لا يلي العوامل كمدخول إلا إذْ لا يقال : ما قام القوم خلا زيدٌ بالرفع ، فانتفت الاسميّة ، والحرفيّة معاً ، وهي جامدة قاصرة على لفظ الماضي ، فلا تتصرّف [٢] بمضارع ولا أمر . وإذا جُرّت [٣] كنّ حروف جرّ ، لأنها لم [٤] تباشر العوامل كـ « غير » ، فليست أسماء ، ولو كانت أفعالاً لم تباشر الجرّ بغير واسطة حرفه . وهي على هذا متعلّقة بما قبلها من فعل أو شبهه كسائر حروف الجرّ ، فمحلّها مع المجرور نصب .

واختار ابن هشام في « المغنى » : أنها لا تتعلق كالحروف الزائدة ، لأنها [٥] لا توصّل معنى الفعل إلى الاسم ، بل تزيله عنه ، ولأنها بمنزلة إلاّ ، وهي غير متعلّقة .

وقيل : موضعها نصب من تمام الكلام كـ « غير » إذا استثني بها . ومن النصب بها [٦] قولـه :

٩٠٧ - • حاشا قُرَيْشاً فإن اللهَ فَضَّلَهُم [٧] •

وحُكِيَ : «اللّهمّ اغفر لي ولمن يَسْمَعُني حاشا الشّيطانَ وأبا الإصبع» [٨] .

وقولـه :

---

(١) ط : « ليس » تحريف .
(٢) ط : « يتصرف » بالياء .
(٣) ب ، ط : « جرّ » بدون تاء التأنيث .
(٤) ط فقط : « لا تباشر » بلا النافية .
(٥) « لأنّها » سقطت من أ .
(٦) ط : «ومن النصب بها فمن قوله» بزيادة «من» تحريف.
(٧) للفرزدق ديوانه ٢٦٦ ، وروايته :

إلاّ قريشاً فإن الله فَضّلهـــــا مع النبوّة بالإسلام والخيـــر

(٨) علّق الأمير على هذه الحكاية بقوله : « اللهم اغفر لي الخ » كلام منثور . إن قلت : قد سبق أن « حاشا » لا يستثنى بها إلاّ في مقام التنزيه ، والمغفرة لا يتنزّه منها . قلت: بُولِغ في الشيطان

٩٠٨ – • ولا خلا الجِـنّ بهـا إنْسِيُّ [١] •

وقولـه :

٩٠٩ – • عدا سُلَيْمَى وعدا أباهـا [٢] •

ومن الجرّ بها قوله :

٩١٠ – • مَنْ رامَها حاشَا النَّبِيُّ وَرَهْطِه [٣] •

وقولـه :

٩١١ – • حاشـا أبي ثَوْبان إنّ بـه [٤] •

= وخسّته حتى كأنّ الغفران يشينه ، وينقص بمرتبة لؤمه ، فينزّه عنها ، أو أنّه من باب التّهكّم .
ولمّا كان أبو الإصبغ – بإهمال الصاد ، وإعجام الغين – لئيماً على حسب ما ظهر للشاعر أعطاه حكم الشيطان فيما ذكر » . انظر حاشية الأمير على المغني ١ : ١١٠ .
وفي أ ، ط : « أبا الأصبع » بالعين المهملة تحريف .

(١) سبق ذكره رقم ٨٩١ . وروايته : « ولا خلا الجنّ » بكسر النون .

(٢) قال صاحب الدرر ١ : ١٩٦ : لم أقف على نسبة هذا الشاهد ولا تتمته .

(٣) ذكر صاحب الدّرر ١ : ١٩٦ أنه لم يعثر على قائله ولا تتمّته .
أما قائله فعمر بن أبي ربيعة ، وأما تتمّته فقوله :

• في الأرض غَطْغَطَهُ الخليجُ المُزْبِدُ •

وشطر الأول كما في الديوان ١١٧ :

• من ذاقها حاشا النبيّ وأهلـه •

وروايته في اللسان (حشا) .

من رامها حاشى النبيّ وأهلـه في الفخر غطغطه هناك المزبدُ

وقد نسبه في اللسان أيضاً إلى عمر بن أبي ربيعة .

(٤) للجميح . وعجزه :

• ضنّاً عن المَلْحاة والشّتْـم •

وقولــه :

٩١٢ – • حَاشَايَ إنّي مُسْلِمٌ مَعْــذُورُ [١] •

وقولــه :

٩١٣ – • خلا اللهِ لا أَرْجو سِواكَ وإنّما [٢] •

وقولــه :

٩١٤ – • عدا الشّمْطاءِ والطّفْــلِ الصّغيرِ [٣] •

وأنكر بعض [٤] الكوفيّين منهم الفرّاء حرفية « حاشا » ، وقال : إنها فعل أبــداً

قال صاحب الدرر ١ : ١٩٦ : وهذا البيت يورده النحويّون كما ترى ، وهذا خطأ ، لأنهم ركّبوا بيتاً من بيتين وهما :

حاشا أبي ثوبان إن أبــــا ثَوْبان ليس ببكْمةٍ فَــدْمِ

عمرو بن عبد الله إنّ بــــه ضناً عن المَلْحــاة والشّتم ؛

هذا ، وقد تبع صاحبَ الدّرر العينيّ في ذلك .

انظر العيني (هامش الأشموني ٢ : ١٦٥) مع أنّ الأشموني ٢ : ١٦٥ روايته :

حاشا أبا ثوبان إنّ أبــــا ثَوْبان لَيْسَ ببكمة فَدْمِ

وقد ورد هذا الشاهد من قصيدة في مفضليّات الضّبّيّ رقم ١٠٩ ص ٣٦٧ .

وفي أ : « نيران به » مكان : « أبي ثوبان إنّ به » وهو تحريف .

(١) للمغيرة بن عبدالله ، وكان يلقب بالأقيشر وصدره :

• في فِتْيَةٍ جعلوا الصّليبَ إلهَهُم •

من شواهد : أوضح المسالك رقم ٣٦ .

(٢) سبق ذكره رقم ٨٩٠ .

(٣) قائله مجهول . وصدره :

• أبَحْنا حَيَّهُمْ قَتْلاً وأَسْراً •

من شواهد : أوضح المسالك رقم ٢٦٦ .

(٤) « بعض » سقطت من ط .

لقولهم : حاشا يُحاشِي وإنّ الجرّ بعدها بلام مقدّرة ، والأصل : حاشا لزيدٍ ، لكن كَثُر الكلام بها ، فأسقطوا اللاّم ، وخفضوا بها .

وأنكر سيبويه وأكثر البصريين فعليّتهَا ، وقالوا : إنها حرفٌ دائماً بمنزلة « لا » ، لكنها تجرّ المستثنى .

وأنكروا أيضاً حرفيّة « خلا » ، و « عدا » [٢٣٣] وقالوا : إنهما فعلان بمعنى المفارقة والمجاوزةُ ضُمِّنا معنى الاستثناء .

والعُذْرُ لسيبويه : أنه لم يحفظ النّصب « بحاشا » . ولا الجرّ بـ « عدا » ، لقلّته ، وإنما نقله الأخفش والفرّاء .

ثم على فعليّة هذه الأفعال ذهب الفراء : إلى أنّ حاشا فعل لا فاعل له . قال أبو حيّان ويمكن القول في خلا ، وعدا ــ بذلك كـ « قلّما » ، لِمَا أُشْرِبَتْ به من معنى « إلاّ » [1] .

واتّفق بقيّة الكوفيّين والبصريّين على أنّ فاعلها ضميرٌ مستكنّ فيها لازم الإضمار .

ثم قال البصريون : هو عائدٌ على البعض المفهوم من الكلام . والتّقدير : قام القوم عدا هو ، أي بعضهم زيداً .

وقال الكوفيّون : عائدٌ على المصدر المفهوم من الفعل ، أي : عدا قيامُهم زيداً ، وهو غير مطّرد فيما لم يتقدّمْهُ فِعْلٌ أو نحوهُ .

ولكون الضمير عائداً على البعض أو المصدر لم يُثَنّ ولم يجمع ولم يؤنث ، لأنه عائد على مفرد مذكّر .

وتدخل « ما » على : خلا ، وعدا ، فيتعيّن النّصب بعدها ، لأنها مصدرية ، فدخولها يعيّن الفعليّة كقوله :

---

(١) أ ، ط : « من معنى الأمر » تحريف ، صوابه في ب .

٩١٥ – • ألا كلّ شيءٍ ما خلا اللهَ باطلُ [١] •

وقولـه :

٩١٦ – • تُمَلُّ النّدامى ما عَدانِي فإنّـنِي [٢] •

وزعم الجَرْميّ . والرَّبعيّ . والكِسائيّ . والفارسيّ . وابن جنّي : أنه يجوز الجرّ على تقدير « ما » زائدة .

قال في المغني : فإن قالوه بالقياس ففاسد . لأنّ « ما » [٣] لا تزاد قبل حروف الجرّ ، بل بعدها . أو بالسّماع فشاذّ بحيث لا يقاس عليه [٤] .

وقيل : « ما » ظرف بمعنى المدّة . فمحله نصب . والتّقدير : قام القوم في وقت مجاوزتهم زيداً . أو وقت خلوّهم . و « ما » المصدرية كثيراً ما تكون ظرفاً .

وأجاز بعضهم دخول « ما » المصدريّة على « حاشا » بقلّة تمسّكاً بقوله :

٩١٧ – رَأَيْتُ النّاسَ ما حَاشا قُرَيْشـاً فإنّا نَحْنُ أفْضَلُهمْ فَعَـالا [٥]

والّذي نصّ عليه سيبويه المنع .

وذهبَ الكسائيّ : إلى أنه يجوز دخول إلاّ على « حاشا » إذا جرّت ، وحكى : قام القوم إلاّ حاشا زيدٍ .

---

(١) سبق ذكره . وهو أوّل شواهد الهمع . (٢) قائله مجهول . وتمامه :

• بكلّ الّذي يَهْوَى نديميَ مُولَعُ •

من شواهد : أوضح المسالك رقم ٣٠ ، والأشموني ٢ : ١٦٤ .

(٣) « ما » سقطت من أ . (٤) انظر المغني ١ : ١١٨ .

(٥) نُسِبَ للأخطل . من شواهد الأشموني ٢ : ١٦٥ .

ومنع البصريّون ذلك ، كما إذا نصبت ، لأنه جمع بين أداتين لمعنى واحـد ، والحكاية شاذّة لا يقاس عليها .

وتَرِدُ « حاشا » في غير الاستثناء فِعْلاً متصرّفاً متعدّياً تقول : حاشيتُه بمعنى : استثنيْتُه ، ومنه الحديث : « ما حاشى فاطمةَ ولا غيرها » . وقال النّابغة :

٩١٨ – • ولاَ أُحاشِي من الأقْوامِ مِنْ أَحَدِ [1] •

وتقع حاشا قبل لام الجرّ نحو : حاشا لِلّه ، وهي عند المبرّد ، وابن جِنّي ، والكوفيّين فعل ، قالوا : لتصرّفهم فيها بالحذْف ، قالوا : حاش وحشا ، ولإدخالهم إيّاها [2] على الحرف قبل لام الجرّ .

والصّحيح أنها اسم مصدر مرادف للتّنزيه بدليل قراءة بعضهم : « حاشاً لِلّهِ » [3] بالتّنوين كما يقال : تنزيهاً لِلّه وبراءةً ، وقراءة ابن مسعود : « حاشا الله » بالإضافة ، كمعاذَ اللهِ .

وإنّما ترك التّنوين في قراءة الجمهور ، لأنها مبنيّة لشبهها بحاشا الحرفيّة لفظاً .

وزعم بعضُهم : أنها اسم فعل بمعنى : أتبرأ ، أو تبرأت ، وحامله على ذلك بناؤُهـا .

ويردّه إعرابها في بعض اللّغاتِ ، وروى من كلام العرب : كل شيءٍ مَهَهٌ [4] ما النّساءَ وذِكْرَهُنّ ، فخرّجه ابن مالك على أنّ صلة « ما » محذوفة ، وهي « عدا » حذفوها ، وأبقوا معمولها ، وإنما أضمر « عدا » ، لأنها متّفق على فعليتها بخلاف

---

(١) للنّابغة . وصدره :

• ولا أرى فاعِلاً في النّاس يُشْبِهُهُ •

من شواهد الأشموني ٢ : ١٦٧ .

(٢) أ : « ولإدخالهم لها » . (٣) يوسف ٣١ .

(٤) أ ، ط : « مهمة » ، ب : « مهم » كلّه تحريف سبق التنبيه إليه ص ٢٨٢ من هذا الجزء .

« حاشا » ، و « خلا » ، فإنهما مختلف في فعليتهما، فكان المُتّفق على فعليّته أولى بأن يكون هو المحذوف .

وزعم الفرّاء والأحمر [١] : أن « ما » يستثنى بها كـ « إلاّ » ، وخرّجا عليه الحكاية المذكورة ، وردّ بأن الاستثناء بها [٢] غير محفوظ ، فلا يخرّج عليه .

ومعنى الحكاية : كل شيء يسيرٌ ما عدا النِّساءَ وذِكْرَهُنّ ، وخرّجها السّهيليّ على أن « ما » نافية كليس استُثْنِيَ بها .

[ليس ولا يكون]

(ص) : وبليس ، وبلا يكون نصباً خبراً ، ولا يقدمان أول الكلام ويجوز كونهما صفةً حيث صحّ الاستثناء فيرفعان ضميره المطابق .

(ش) : من أدوات الاستثناء : ليس ، ولا يكون ، وهي الناقصة ، لا أخرى ، ارتجلت للاستثناء ، وينصبان المستثنى على أنه خبرٌ لهما ، والاسم ضمير مستتر لازم الاستتار — كما تقدّم في مبحث الضمير ، نحو : قام القوم ليس زيداً ، وخرج النّاس لا يكون عمراً .

و« لا » قيد في يكون ، فلو نفيت بـ « ما » أو « لمّا » ، أو « لن » ، لم تقع في الاستثناء : ومن شواهد « ليس » قوله :

٩١٩ — « إذْ ذَهَبَ القومُ الكِرامُ لَيْسى [٣] »

---

(١) اشتهر بهذا اللقب جماعة من النحويين : أبان بن عثمان اللؤلؤي — إسحاق بن مرار أبو عمرو الشيباني : إسحاق بن مرار — خلف البصري — علي بن الحسن الكوفيّ .

(٢) « الاستثناء بها » سقطت من أ . (٣) سبق ذكره رقم ١٦٦ .

وحديث « يطبع المؤمن على كلّ خُلُقٍ ليس الخِيانةَ والكَذِبَ »[١] .

وقد يوصف بـ «ليس» ، ولا يكون حيث يصح الاستثناء بأن يكون نكرةً منفيّةً. قال ابن مالك : أو معرّفاً بلام الجنس نحو : ما أتاني أحد ليس زيداً ، وما أتاني [٢٣٤] رجل لا يكون بشراً ، وأتاني القوم ليسوا إخوتك .

قال أبو حيّان : ولا أعلم في ذلك خلافاً إلاّ أن المنقول اختصاصُه بالنّكرة دون المعرّف بلام الجنس .

ولا يجوز في النكرة المثبتة[٢] نحو : أتتني امرأة لا تكون فلانة ، إذْ لا يصحّ الاستثناء منها .

ولا في المعرفة نحو : جاء القوم ليسوا إخوتك ، بل يكونان في موضع نصب على الحـــال .

وإذا وصف بهما رفعا ضمير الموصوف المطابق له ، فيبرز نحو : ما جاءتني امرأة ليست أو لا تكون فلانة ، وما جاءني رجال ليسوا زيداً ، أو نساء لَسْن الهندات .

قال : السّيرافيّ أجازوا الوصف بليس ، ولا يكون ، لأنهما[٣] نصّ في النّفي عن الثاني ، وهو معنى الاستثناء ، وليس ذلك في عدا ، وخلا إلاّ بالتضمّن[٤] ، فلـــم يوصف بهما ، لأنهما ليسا موْضِعَيْ جَحْدٍ ، فلا يُقال : ما أتتني امرأة عَدَت هنداً ، أو خَلَت دعداً .

---

(١) نصّه في مسند أحمد ٥ : ٢٥١ :

« يطبع المؤمن على الخلال كلها إلاّ الخيانة والكذب » وبهذه الرواية يسقط الاستشهاد بالحديث.

(٢) ط فقط : « النكرة المؤنثة » تحريف صوابه في أ ، ب.

(٣) ط : « لأنها » .

(٤) أ فقط : « إلاّ بالتضمين » .

[لاسيّمـــا]

(ص) : وبلا سيّما عند الأخفش ، وأبي حاتم ، والنّحاس . والأصحّ ليس ما بعدها مستثنى ، بل منبّه على أولويّته بما نسب لِما قَبْلَهُ . وقال خطّاب [1] : مسكوتٌ عنه ، « وسِيّ » اسم لا . وقيل : حال . وقيل : لا زائدة .

وأصله : سوى . وتخفّف ياؤها خلافاً لابن عصفور ، وتسكن . فالمحذوف اللام أو العين قولان : فإن تلاها معرفة جرّ بالإضافة ، و « ما » زائدة يجوز حذفها خلافـاً للخضراويّ ، أو رفع خبر محذوف ، و « ما » موصولة أو موصوفة ، أو نكرة جاز النصب تمييزاً لـ « ما » نكرة تامة ، وقيل : ظرفاً أو صلةً لها .

وقيل : هي كافّة . وقال دُرَيْوِد [2] : يختص الجرّ بالتخفيف والرفع بالتثقيل ، وقد يليها ظرفٌ [3] ، وفعلٌ ، وشَرْطٌ فـ « ما » كافّة .

وفي وجوب الواو قبل ، « لا » خُلْفٌ ، ويقال : لا تِيّما ، وتاسِيّما .

(ش) : عدّ الكوفيّون ، وجماعةٌ من البصريّين كالأخفش ، وأبي حـــاتم ، والفارِسيّ ، والنّحاس ، وابن مضاء : من أدوات الاستثناء « لا سيّما » .

وَوَجْهُهُ : أنك إذا قلت : قام القوم لا سيّما زيد ، فقد خالفهم زيد في أنه أولى بالقيام منهم ، فهو مخالفهم في الحُكْم الذي ثبت لهم بطريق الأَوْلَوِيّة .

---

(١) يحمل هذا الاسم نحويّان : أحدهما : خطاب بن يوسف بن هلال القرطبي ، أبو بكر الماردي . وثانيهما : خطاب بن مسلمة بن محمد بن سعيد أبو المغيرة الإيادي . وانظر في كليهما بغية الوعاة .

(٢) هو عبدالله بن سليمان بن المنذر بن عبدالله بن سالم الأندلسيّ ، الملقّب بدرْود بفتح الدّال والواو بينهما راء ساكنة ، وربّما صغّر فقيل : دُرَيْوِد . شرح كتاب الكسائي مات ٣٢٥ .

(٣) أ : « ويليها حرف » تحريف . وانظر الشّرح .

قال الخَضْراويّ : لما كان ما بعدها بعضاً مما قبلها ، وخارِجاً عنه بمعنى الزّيادة كان استثناء من الأوّل ، لأنه خرج عنه بوجه لم يكن له . وأقرب ما يشبه به قوله :

٩٢٠ – فتىً كَمُلَتْ خيراتُهُ غَيْرَ أنه جَوادٌ فما يُبْقِي من المال باقيَا [1]

لأن كونه « جواداً » خير ، لكن زاد في هذا الخير على غيره بما هو [2] خَيْرٌ .

والصحيح : أنها لا تُعَدُّ من أدوات الاستثناء ، لأنه مشارك لهم في القيام ، وليس تأكيد القيام في حقّه يُخرِجُه عن أن يكون قائماً .

ومما يبطل ذلك دخولُ الواو عليها ، وعدمُ صلاحية إلاّ مكانها بخلاف سائر الأدوات ، فالمذكور بعدها ليس مستثنى ، بل مُنَبَّهٌ على أَوْلَوِيّتِه بالحُكْم المنسوب لما قبلها .

فإن تلاها معرفةٌ مجرورٌ نحو : لا سيّما زيدٍ فبالإضافة ، و « ما » زائدة ، وزيادة « ما » بين المضافين مسموعة . ويجوز حذفها نحو : لا سِيَّ زيد ، نصّ عليه سيبويه .

وزعم ابن هشام الخَضْراويّ : أنّها زائِدةٌ ، لازمة لا تحذف ، وليس كما قال . أو مرفوع نحو : لا سيّما زيدٌ ، فخبر مبتدأ محذوف ، و « ما » موصولة بمعنى الذي ، مجرورة بإضافة « سيّ » إليها [3] والجملة صلة ، والتّقدير : لا سِيّ الذي هو زيد . وأجاز ابن خَرُوف أن تكون « ما » نكرة موصوفة ، والجملة صفة .

وإن تلاها نكرة جاز فيها الأمران ، وثالث ، وهو النصب ، وقد روى بالأوجه الثّلاثة [4] قوله :

---

(١) للنابغة الجعدي . وفي الموشّح ٩٣ روايته : « فتى كملت أعراقه » .
من شواهد : سيبويه ١ : ٣٦٧ ، والخزانة ٢ : ١٢ وحاشية ياسين ٢ : ٢٥٥ .

(٢) « هو » سقطت من أ .

(٣) « إليها » سقطت من أ ط .

(٤) « الثلاثة » سقطت من أ .

٩٢١ – . ولا سيّما يَـــوْم بِدَارةِ جُلْجُل [١] .

واختلف في وجه النصب . فقيل : إنه على التّمييز . و « ما » نكرة تامّة غير موصوفة في موضع خفض بالإضافة، والمنصوب تفسير لها . أي ولا مثل شيء يوماً . وقيل : إنه على الظّرف . و « ما » بمعنى الذي، وهو صلة لها أي : ولا مثل الذي اتفق يوماً . فحذف للعلم . كما قالوا : رأيت الذي أمْسِ ، أي الذي وقع واتّفق .

وقيل : إن « ما » حرف كافٌّ لـ « مِيَ » عن الإضافة ، والمنصوب تمييز مثل قولهم : « على التّمْرَة مِثْلُها زبداً » .

واستحسنه ابن مالك والشّلَوْبين .

وقيل : إنّها كافة . وهو ظَرْف . قاله ابن الصّائغ ، أي : ولا مِثْلَ ما كان لك في يوم [٢] .

وقد يليها ظَرْفٌ كقوله :

٩٢٢ – يَسُرُّ الكريمَ الحمدُ لا سيما لَدَى
شَهَادة مَنْ في خَيْرِهِ يَتَقَلَّبُ [٣]

وتقول : يعجبني الاعتكاف ولا سيّما عند الكعبة . ولا سيّما إذا قرب الصبح .

وفِعْل كقوله [٢٣٥] :

٩٢٣ – فِقِ النّاسَ في الخير لا سيّما يُنيلك من ذي الجَلال الرِّضا [٤]

وشَرْط كقوله :

---

(١) من معلقة امرىء القيس . وصدره :
. ألا رُبَّ يوم لك مِنْهُنَّ صالح .

(٢) ط « ولا مثل ما بك في يوم » تحريف .

(٣) قائله مجهول . الدرر ١ : ١٩٩ .

(٤) قائله مجهول . الدرر ١ : ١٩٩ .

٩٢٤ – أرى النّيْك يجلو الهمّ ، والغمّ ، والعمى
ولا سيّما إن نِكْت بالمَرَس الضّخم [١]

ومن أحكام « لا سيما » : أنه لا يجيء بعدها الجملة بالواو .

وقال أبو حيّان : ولَحَن [٢] من المصنّفين من قال : لا سيّما والأمر كذا .

ولا تحذف « لا » من لاسيما ، لأنه لم يسمع إلاّ في كلام المولّدين [٣] كقوله :

٩٢٥ – سيّما من حالت الأحـــراس مـــن دون مُنـــاه [٤]

وذكر ثَعلب : أنه يجب اقتران « لا » بالواو كالبيت السّابق ، وجوز غيره حذفها كقولـــه :

٩٢٦ – فِهْ بالعقود ، وبالأيْمان لاسيَمَا عقدٌ وفاءٌ به من أعظم القُرَب [٥]

والجمهور على أنّ « سيَّ » اسم لا التّبرئة ، وفتحته بناء كهي في : لا رجُلَ .

وقال الفارسيّ : إنه منصوب على الحال من الجملة السّابقة ، وردّ بوجوب تكرار « لا » حينئذ ، وبمنع الواو ، إذْ لا يقال : جاء زيد ولا ضاحكاً .

وحكى في « البديع » عن بعضهم أنّ « لا » في لاسيّما زائدة .

قال أبو حيّان [٦] : وهو غريب .

وأصل سِيَّ : « سِوْيٌ » ، فعينـــه واو ساكنة ، قلبت ياء لسكونها وأدغمت في اليـــاء .

---

(١) قائله مجهول – الدرر ١ : ١٩٩ .
وفي أ : « أرى النيل » باللاّم ، و « إن نلت » باللام أيضاً . وفي ب سقطت كلمة : « المرس » .

(٢) أ ، ب : « وكثير » مكان : « ولحن » .

(٣) أ : « في كلام الولدين » . تحريف .

(٤) قائله مجهول . الدرر ١ : ١٩٩ .

(٥) قائله مجهول . من شواهد الأشموني ٢ : ١٦٨ ، وشرح شواهد المغني للسيوطي ٤١٣ . وفي ط : « فبالعقود » تحريف ، وفي أ ، ط : « عهد » مكان : عقد صوابه في ب ، والأشموني ، والمغني .

(٦) « قال أبو حيان » سقطت من أ .

وقد سمع تخفيف الياء من « لا سيما » ، حكاه الأخفش وابن الأعرابي وآخرون ، ومنه البيت السّابق ، ومنعه ابن عصفور حذراً من بقاء الاسم المعرب على حَرْفَين .

وإذا خُفِّفت ، فقال ابن جنّيّ : المحذوف لام الكلمة ، وانفتحت الياء بإلْقاء [١] حركة اللاّم عليها .

وقال أبو حيّان : الأولى عندي أن يكون المحذوف العين ، وإن كان أقلّ من حذف اللام وقوفاً مع الظّاهر ، لأنه لو كان المحذوف اللام لردّت العين واواً لزوال الموجب لقلبها : فكان يقال : لا سوما .

وقد أبدلت العرب سين « سيّما » تاء [٢] ، فقالوا : « لا تيّما » ، كما قالوا في النّاس : النات . وقرىء « قل أعوذ بِرَبِّ النّات » [٣] وأُبدلت أيضاً « لا » تاء ، فقالوا : « تا سيما » ، كما قالوا : قام زيد تا بل عمرو ، أي : لا بل عمرو .

[ما ألحق بلاسيما]

(ص) : وألحق بـــه « لا مثل ما » ، « ولا سوا ما » [٤] ولا ترما » ، و « لو ترما » ، لكن لا يُجرّ [٥] تِلْوُ هذين .

(ش) : حكى ابن الأعرابي في نوادره ، وأبو الحسن النساي [٦] . « لا مِثْلَ ما » [٧] : بمعنى : لا سيّما ، وأنه يرفع ما بعده ، ويجرّ كما بعد : لا سيّما .

---

(١) أ : « بإبقاء » ، تحريف .

(٢) من قوله : « سين سيماتاء » إلى قوله : « فقالوا : « تاسيما » سقط من أ .

(٣) النّاس ١ .

(٤) « ولوترما » سقطت من أ .

(٥) ط : « لا تجر » بالتاء .

(٦) « النساي » هكذا في النسخ الثلاث ، ولم أهتد إلى معرفته .

(٧) ط : « إلاّ مثل ما » ، تحريف . وفي أ : « أن لا مثل ما » تحريف .

وفي « التّسهيل » أنّ : « لا سواما » كذلك فيقال : قام القوم لا سواما زيد .

قال أبو حيّان : وإطلاقه يدلّ على جواز الرّفع والجرّ بعده أيضاً .

وقال النّساي : « لا ترما » ، « ولا سيما » ، « ولا مثل ما » ، بمعنى واحد .

وذكر ابن الأعرابي : لو ترما بمعنى : لا سيما ، قال : إلا أنه لا يكون بعدها إلاّ الرّفع . وكذا قال الآخر ، ووجهه أن « تر » فعل ، فلا يمكن أن تكون « ما » بعدها زائدة [1] ، وينجرّ تاليها بالإضافة ، لأن الفعل لا يضاف ، فتعيّن أن تكون موصولة ، وهي مفعول « تر » وزيد خبر محذوف . و « تر » بعد « لا » مجزوم بها ، وهي ناهية ، والتّقدير في : قام القوم لا ترما زيد ، لا تُبْصِرْ أيّها المخاطب الشخص الذي هو زيد ، فإنه في القيام أولى به منهم ، أو غير مجزوم ، ولا نافية وحذفت ألفه شذوذاً ، أو للتّركيب .

وكذا بعد « لو » . والتّقدير : لو تبصر الذي هو زيد لرأيته أولى بالقيام منهم ، قاله أبو حيّان .

[بلـه]

(ص) : وَبَلْهَ[2] أثبته أهلُ بغداد والكوفيّة ، وسمع جرّ تاليها فقيل : كـ « غير » منقطعاً . وقيل : مصدر مضاف . وقيل : حرف جرّ ، ونصبه مفعولاً . وهي مصدر أو اسم فعل ، ورفعه مبتدأ ، وهي كـ « كيف » . وهاؤه تفتح وتكسر . ويقال : بَهَل ، وبَهْل .

(ش) : عدّ الكوفيّون والبغداديّون من ألفاظ الاستثناء «بَلْه»[3] وهي بمعنى :

---

(١) في أ : « أن يكون ما بعدها زائد » .

(٢) ط : « وبله » بزيادة الباء ، تحريف .

(٣) أ : « من الألفاظ الاستثناء بله » تحريف .

« لا سيّما » نحو : أكرمت العبيد بله الأحرار على معنى : أنّ إكرام الأحرار يزيد على إكرام العبيد .

وأنكر ذلك البصريّون ، لأن إلاّ لا تقع مكانها ، ولأن ما بعدها لا يكون إلاّ من جنس ما قبلها ، ولأن حرف العطف يجوز دخوله عليها .

قال ابن الصّائغ : ولو صح دخول « لا سيّما » ، و« بله » في أدوات الاستثناء لدخلت فيها « حتّى » ، لأن ما بعدها يختصّ بصفة لم تثبت لما قبلها . والجرّ لما بعدها مُجْمعٌ على سماعه .

وأجاز فيه الكوفيّون فيهِ النصب ، وأنكره أكثر البصريّين ، وهم محجوجون بالسماع ، قال جرير : [٢٣٦] .

٩٢٧ – وَهَلْ كُنت يا بن القَيْن في الدّهر مالِكاً
بغير بعيرٍ بَلْهَ مُهْرِيّةً نُجْبا (١)

قال قُطْرُب : وروى برفع ما بعدها على أنها بمعنى « كيف » . وقد روى بالجرّ والنّصب والرّفع قوله :

٩٢٨ – تَذَرُ الجماجِمَ ضاحياً هاماتُها بَلْهَ الأكُفّ كأنّها لم تُخْلَق (٢)

وإذا جرّت فقال بعض الكوفيّين : هي اسم بمعنى « غير » ، والجرُّ بإضافتها فيكون استثناءً منقطعاً .

وقال الفارسيّ : هي مصدر لم يُنْطق له بفعل مضاف إلى ما بعده ، وهي إضافة نصب .

---

(١) من قصيدة لجرير يهجو بها الفرزدق كما في الدرر ١ : ٢٠٠ .

(٢) لكعب بن مالك رضي الله عنه في وقعة الخندق ، كما في الدرر ١ : ١٠٠ ، وشرح شذور الذهب ٣٥٤ .

وقال الأخفش : هي حرف جرّ ، وإذا نصبت فالمنصوب مفعول [١] .

« وبَلْه » مصدر موضع الفعل بمعنى تَرْكاً أو اسم فعل بمعنى : دع .

وإذا رفعت فمبتدأ ، وبله الخبر .

وفي هائها لغتان [٢] : الفتح بناءً ، والكسرُ على أصل التقاء الساكنين إلاّ على المصدريّة فالفتح إعراب .

وقالت العرب في بَلْهَ : بَهَل بفتح الهاء وسكونها .

[لمّا]

(ص) : وبلمّا بمعنى إلاّ قليلاً نحو : « إنْ كُلّ نَفْس لمّا عَلَيْها حَافِظٌ »[٣] .

وأنكره الجَوْهريّ وقاسه الزّجّاجيّ ، وتوقّف أبو حيّان .

وتقدّم استثناءُ : سِوى . ودُون .

(ش) : قال أبو حيّان : تكون (لمّا) بمعنى إلاّ ، وهي قليلة الدَّوْر في كلام العرب . وينبغي ألاّ يتّسع فيها بل يقتصر على التركيب الذي وقع في كلام العرب . نحو قوله تعالى : « إنْ كُلّ نفسٍ لمّا عليها حافظ »[٤] . وإنْ كلٌّ لمّا جميعٌ لَدَيْنا مُحْضَرون »[٥] في قراءة مَنْ شدّد الميم ، فإن نافية ، ولمّا بمعنى إلاّ .

وممّن حكى أن « لمّا » بمعنى « إلاّ » الخليل وسيبويه ، والكسائي .

وقرأ ابن مسعود : « وإنْ مِنّا لمّا لَهُ مَقَامٌ مَعْلُومٌ »[٦] أي إلاّ لَهُ .

وقالوا : نشدتك الله لمّا فعلت كذا ، وعَمْرك الله لمّا فعلت كذا . وعزّك الله [٧]

---

(١) أ : « فالمنصوب بفعل » تحريف .

(٢) أ : « وفيها لغتان » .

(٣) الطارق ٤ .

(٤) الطارق ٤ .

(٥) يس ٣٢ .

(٦) الصافات ١٦٤ .

(٧) « وعزك الله » سقطت من ط .

وقعدك الله لمّا فعلت كذا [١] .

ولمّا مع هذه بمعنى : إلاّ .

وقد يحذف نشدتك الله ، أو سألتك ، وما أشبهه ، فيقال : بالله لمّا صنعت كذا أي سألتك أو نشدتك بالله إلاّ صنعت ، قال الشاعر :

٩٢٩ - قالتْ له بالله يا ذا البُرْدَيْـــن لمّا غَنِيْتَ نَفَساً أو اثْنَيْـــن [٢]

فهذه التراكيب ونحوها من المسموع ينبغي أن يعتمد في مجيء لمّا بمعنى إلاّ .

وزعم الزّجّاجيّ : أنه يقال : لم يأت من القوم لمّا أخوك ، ولم أر من القوم لمّـــا زيداً . بمعنى : إلا أخوك ، وإلاّ زيداً .

قال أبو حيّان : وينبغي أن يتوقف في إجازة هذه التراكيب ونحوها حتّى يثبت سماعها أو سماع نظائرها من لسان العرب .

وزعم الجوهريّ : أنّ لمّا بمعنى إلاّ غير معروف في اللّغة .

وبقي من أدوات الاستثناء « سوى » ، وقد تقدّم الكلام عليها في الظروف ، وكذا « دون » عند من يرى الاستثناءَ بها .

• • •

[تم الجزء الثالث - والحمد لله - ويليـــه الجزء الرابع - إن شاء الله - وأوله : باب الحال] .

---

(١) في أ : « وقعدك لما فعلت كذا » .

(٢) قائله مجهول .

انظر شرح شواهد المغني للسيوطي ٦٨٣ . وفي اللسان (غنث) : غَنِيْتَ غَنْثاً : شرب ثم تنفّس ، وأنشد البيت .

وفي ط : « غفلت » مكان : « غنثت » ، تحريف صوابه في أ ، ب ، واللّسان .